

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ١٧

الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

وعندما تكلمت من هذه المنصة قبل ثلاثة أعوام، أكدت على أنه بالرغم من المواجهة المسلحة التي كانت تزداد في بلدي في ذلك الحين اختار قادة طاجيكستان سياسة مستمرة للحوار السياسي بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

يمكن اليوم رؤية نتائج هذه السياسة. فقد أدت عملية التفاوض، بتعاون دولي نشط، إلى قرارات تاريخية، يقوم شعب طاجيكستان باتخاذها، تمهد الطريق أمام إحراز تقدم وتحقيق مصالحة وطنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الخالص لأعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام، السيد كوفي عنان، وممثله الخاص في طاجيكستان، السيد غيرد ميريم، على ما يعبرونه من اهتمام بالغ ومتواصل لتحقيق تسوية في طاجيكستان، بل حل المشاكل الطاجيكية بشكل عام. وإننا نقدر تقديرا كبيرا جهود الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والدول الأخرى، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، التي اضطلعت بدور مراقب في المحادثات بين الطاجيكيين، وأسهمت إسهاما كبيرا في عملية المفاوضات البالغة الصعوبة. ونشعر بامتنان عميق لجميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها أعضاء منظومة الأمم

خطاب فخامة السيد أمومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد أمومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أمومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمونوف (ترجمة شفوية عن الروسية): أود في البداية أن أهنيكم، السيد أودوفينكو، على انتخابكم لهذا المنصب الهام رئيسا للجمعية العامة، وأتمنى لكم النجاح في إرشاد عمل محفل هام للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المتحدة، آخذتين بعين الاعتبار الموقف الذي اتفقت عليه الدول الكبرى الثماني المشاركة في قمة دنفر، وباستخدام خبرتهما في التعاون لحل الصراعات في

المتحدة الذين قدموا، ولا يزالون يقدمون المساعدة لإقامة السلام وتحقيق الوثام في طاجيكستان.

إننا عاقدون العزم على السعي، على نحو ثابت لا يتزعزع، من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق العام على إقامة السلام وتحقيق الوثام في طاجيكستان وتحقيق الوفاق الوطني. ونعول هنا على الدعم المتنامي من الأمم المتحدة وبعثات المراقبة التابعة لها، التي تعمل بتعاون وثيق مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. فبدون هذا التعاون، من الصعب جدا تنفيذ العناصر العسكرية من الاتفاقات المعقودة بين الطاجيكيين أو تحقيق حل نهائي لمسألة اللاجئين.

هناك جانب هام آخر للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لعملية السلام في طاجيكستان وهي وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء اقتصادنا بعد انتهاء الصراع. ويوفر قرار الجمعية العامة ٣٠/٥١ ياء، المتخذ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وعنوانه "تقديم المساعدة الإنسانية الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في طاجيكستان وتعميرها" إطارا ممتازا لهذا الجهد. ونأمل استمرار هذه المبادرة المفيدة أثناء هذه الدورة، وأن يتخذ قرار مستكمل يأخذ بعين الاعتبار، على نحو واف، خصائص المرحلة الانتقالية والاحتياجات الإنسانية لشعب طاجيكستان.

من بين حالات الصراعات والأزمات العديدة، التي دخلت لسوء الحظ مرحلة جديدة أثناء الحقبة التي تلت الحرب الباردة، نشعر بقلق على وجه الخصوص إزاء الحالة في دولة أفغانستان الإسلامية المجاورة. وقد عبرنا، مع شركائنا في آسيا الوسطى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ومع روسيا، مرارا وتكرارا عن قلقنا العميق إزاء ما تحدثه الحالة في أفغانستان من زعزعة استقرار في المنطقة بأسرها، وكذلك عن الحالة خارج المنطقة.

وبمبادرة من البلدان الخمسة المجتمعة في ألما - آتا، أصبح مجلس الأمن قبل سنة تقريبا يعمل بنشاط أكبر في حل المشاكل الأفغانية. وتشكل قرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة، أفضل أساس لإنهاء الحرب بين الأخوة التي ما فتئت تدور رحاها هناك طوال سنوات عديدة.

ويتعين عليّ أن أقول صراحة إنه إذا بقيت المشكلة الأفغانية دون تسوية فإنها قد تقوض السلام الهش في طاجيكستان. ومن دواعي الأمل أن روسيا والولايات

ونرى من الصواب أن تكون استراتيجية القرن الحادي والعشرين استراتيجية للتنمية المستدامة وضمن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. ومع أننا لم نكن راضين كلياً عن نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة الأخيرة للجمعية العامة، التي عقدت في الصيف الماضي، من المهم أن تلك الدورة حددت طرقاً للإسراع في تحقيق تقدم في ميادين رئيسية للتنمية المستدامة، كما هو منصوص عليها في جدول أعمال القرن الـ ٢١.

وطاجيكستان، بوصفها بلداً عانى حرباً أهلية، ويمر الآن بمرحلة انتقال إلى علاقات السوق، تتوقع من الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً أوثق لكفالة التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن تشارك في هذا المضمار بمزيد من الكفاءة، بما في ذلك عرض تدابير لتحديد النتائج الاجتماعية السلبية المترتبة على هذه العملية. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها، بل ويجب عليها، أن تحافظ على دورها الفريد في توفير الدعم الدولي لإدماج الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية، وفي إشراكها في المؤسسات والآليات التنظيمية، سواء الموجودة فعلاً أو الآخذة في الظهور. وقد انعكست هذه المطالبات في "خطة للتنمية" التي اعتمدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذا العام.

إن غياب الظروف السلمية في طاجيكستان حال بينها وبين تحقيق أي خطوات ملموسة على طريق التنمية المستدامة، وبالتالي لم يكن بمقدورها أن تنفذ بالكامل التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

وبسبب المواجهات الأهلية التي عصفت بالبلاد، كانت الجهود الرئيسية التي بذلتها حكومة طاجيكستان في السنوات الأخيرة تستهدف القضاء على الصراع وإحلال السلام والهدوء، وخلق الظروف المؤاتية لدمج السكان في العمل الاقتصادي النشط والخلق.

وآفاق السلام الجديدة تتيح لنا فرصة لمضاعفة جهودنا والتركيز على المشاكل التي لم تحل بعد؛ وأهمها الإعمار السريع للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي دمرت؛ وعودة اللاجئين إلى ديارهم، فضلاً عن تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً، وإعادة إدماجهم في ظروف الحياة الجديدة؛ والإشراك الفعال للمواطنين في النشاط الاقتصادي عن طريق خلق فرص العمل، وهو أمر حيوي؛ وقبل كل شيء، تهيئة الظروف المؤاتية لتنمية المجتمع الطاجيكي ديمقراطياً.

البلقان وفي بقاع ساخنة أخرى في العالم، ستمكنان، بالتعاون مع الدول الأخرى المعنية وبدعم مشاركة الأمم المتحدة، من القيام بدور حاسم في التوصل إلى تسوية في أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

سأكون أميناً مع الجمعية: لطاجيكستان مصلحة حيوية في إقامة السلام في أفغانستان لسبب آخر، إذ إنه سيساعد على إحداث تخفيض كبير في تدفق الأسلحة والمخدرات عبر الحدود الطاجيكية الأفغانية، وسيؤدي إلى تقليص انتشار الإرهاب وموجات التطرف التي تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

أود الآن أن أعلق على مسألة إصلاح منظمتنا. إننا نعلق أهمية كبيرة على الأمم المتحدة بوصفها أداة رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه أن تكييف الأمم المتحدة لتتماشى مع حقائق العصر مسألة هامة وضرورية. ففي الظروف الانتقالية السائدة الآن ينبغي لدور الأمم المتحدة في تثبيت الاستقرار أن يتعاضد بآطراد.

نحن نعتقد أن من المهم تناول إصلاح الأمم المتحدة بأسلوب براغماتي، يركز على أكثر القضايا إلحاحية ويحافظ على توازن معقول بين الابتكار وآليات تعزيز الأمم المتحدة التي أثبتت فعاليتها.

وطاجيكستان، بوصفها دولة جربت بنفسها جميع صنوف المعاناة من الحرب الأهلية وسارت على الطريق الصعب لتحقيق الإعمار الوطني بدعم ومساعدة من الأمم المتحدة مقتنعة بضرورة الحفاظ على آليات صنع السلام القوية والكفؤة. ويتصل هذا قبل كل شيء بعمل مجلس الأمن، الذي يجب أن يراعي دقة التوقيت وأن يحافظ على فعاليته. ونحن نعتقد أن تمثيل مجلس الأمن سيتعزز إذا وسّعت عضويته بحيث لا يضم مرشحين من الدول الصناعية، مثل ألمانيا واليابان، فحسب، بل ممثلين من البلدان النامية أيضاً على أساس التناوب.

وبالنسبة لقضايا الإدارة والميزانية، نرى أن من المهم أن يكون النمو الحقيقي في ميزانية الأمم المتحدة، والنمو الإسمي إن أمكن، يساوي صفراً. يجب أن نستخدم الموارد المادية والبشرية بكفاءة أكبر، وأن نعزز آلية رصد أجهزة الأمم المتحدة. ويجب أن نعتد أيضاً على تفهم المجتمع الدولي فيما يتعلق بالصعوبات المالية المؤقتة التي تواجهها بعض الدول والبلدان النامية الخارجة من صراعات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحاب السيد امومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لوزير خارجية بروني دار السلام، صاحب السمو الأمير محمد بلقيه.

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب إليكم أحر تهانتي، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم. وإنني لعلى ثقة بأنكم ستحسنون إرشادنا، ونحن نتطلع قدما إلى العمل معكم.

أود أيضا أن أهنيئ أميننا العام على البداية الممتازة التي أقدم عليها استجابة لدعوة الأعضاء إلى الإصلاح. وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر الرئيس السابق على دعمه لنا في هذا العمل البالغ الأهمية.

لقد توليت منصبكم في وقت حرج يا سيدي الرئيس. فمن البديهي أنه لا توجد حلول سهلة للتحديات العديدة التي تواجهها منظمنا. ولكن هناك شيئا واحدا آمل أن يكون بوسعنا جميعا أن نفعله، وهو أن نجعل نهجنا إيجابيا وبناء. ومن هذا المنطلق، أود أن أعلق بإيجاز على جانبين من عمل الأمم المتحدة نهتم بهما بشكل خاص في بروني دار السلام: الأول هو السلم والأمن، والثاني هو مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، سرنا أن تتاح لها الفرصة لمد يد العون في الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك. ولكننا جزعنا مما حدث هذا العام، وبالذات في الشرق الأوسط. فالوضع الراهن غير ما كنا نتوقعه. ومن الواضح أن عملية السلام بدأت تتعطل عندما قررت إسرائيل بناء مستوطنات في القدس الشرقية. وكانت هذه حقا سياسة سيئة.

فمن الواضح أنه لم يكن يهدف إلى مساعدة عملية السلام. وعليه، نود أن نرى الاسرائيليين يقومون بعمل إيجابي لإصلاح ما تسببوا به من ضرر.

واليوم، تجري في طاجيكستان عملية انتقال مكثفة نحو اقتصاد سوقي ذي وجهة اجتماعية. وفي إطار عملية سلمية متزايدة النطاق والأثر، تقوم حكومة طاجيكستان بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تبشر بالأمل في تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل المنظور. ومما يهيئ المناخ لهذا التطور، ثروات البلاد الطبيعية ومددها من المياه والطاقة والموارد الفكرية.

ومع ذلك، يملئ علينا الواقع أن نواجه الوضع بأمانة. وعلينا أن نعترف بأنه بدون الدعم الدولي سيكون من الصعب علينا إلى أقصى حد أن ننفيذ التعمير والمهام الإبداعية على وجه السرعة. والمسألة تتعلق هنا، في المقام الأول، بمواصلة المانحين لجهودهم المحمودة لتوفير المساعدة الإنسانية لفئاتنا السكانية الأكثر ضعفا والتي عانت أكثر من غيرها من الحرب الأهلية. كما أن الإصلاحات الاقتصادية الجارية في البلد تحتاج هي الأخرى إلى دعم مستهدف ومتسم بالكفاءة. وهذا يتضمن تدفق استثمارات إضافية إلى طاجيكستان، وانخراط الإمكانات التصديرية في البلد على نحو أكثر نشاطا في المعاملات التجارية الدولية، واندماجنا التدريجي في المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وأود أن أعرب عن اقتناعي بأن طاجيكستان في هذه المرحلة من تنميتها، لن تكون بمفردها عند التصدي لهذه المشاكل.

إن الهدف الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن

"ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"،

يكتسب مغزى خاصا بالنسبة لشعب طاجيكستان الذي ذاق مرارة الحرب بين الأشقاء. وقد أثبتت تجربتنا أن عمل الأمم المتحدة الذي يركز على الجهود المنسقة لدولها الأعضاء، يمكن أن يحقق نتائج ملموسة، وبحسب الخلافات التي تبدو مستعصية على الحل، مما يمكننا من المضي قدما على مسار سلمي خال من العنف.

ونوه بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين على الصعيد العملي، في ظل ظروف جديدة ودائمة التغير. ونعتقد أنه من الممكن إعطاء دفعة قوية لهذا العمل بعقد مؤتمر سلام دولي ثالث في عام ١٩٩٩، وهي مبادرة تحظى بتأييد متعاظم فيما بين أعضاء المجتمع الدولي. وإجراء مناقشة أكثر تعمقا لهذه المسألة على أعتاب القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يزيد من تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين في العالم، مع مراعاة مصالح الجميع على أساس المساواة بين جميع الدول.

الواقع بل هو بالأحرى من قبيل المغالاة في تبسيط الأمور. فآثر هذه الحملات أشبه بمرض يمتد إلى قلب نظمنا الاقتصادية. إنها تتلمس نقاط ضعفنا، والبلدان النامية لا تملك إلا قدرة محدودة على المقاومة.

سنبقى، أجل. فأسسنا سليمة. إلا أن الخبرة لقننا درسنا. إذ نحن ندرك الآن كم هو عميق تأثرنا جميعا بالعولمة، وقوى السوق والترابط. فاللعبة ليست متعادلة بأي حال من الأحوال، وهذا يعني أن المنظمات العالمية التي ننتمي إليها يجب أن تكون على درجة عالية من الفعالية.

وأهم منظمة من بين هذه المنظمات هي الأمم المتحدة، مما يوصلني إلى أسئلة أعلم أن الأمين العام حريص على سماع الأجوبة عنها منا في هذه الدورة: ما هو رأينا في مجموعة الإصلاحات المقترحة التي قدمها لنا؟ وهل من شأنها مساعدة الدول النامية؟

وجوابي بشكل عام هو أننا نعتقد أن هذه المجموعة هي أفضل من المحاولات السابقة الهادفة إلى تحقيق الإصلاح. فهي، وقبل كل شيء، تتناول بصورة أكيدة الأسئلة الصحيحة، ونحن، ونظرا لتأييدنا القديم العهد لفكرة إصلاح الأمم المتحدة، نحن نرحب بهذه المقترحات.

إلا أن لدينا بعض التعليقات التي نعتقد أنها تعليقات بناءة ونأمل في أن يأخذها الأمين العام في الحسبان. وكما أشار كثيرون غيرنا، فإن مجموعة المقترحات تبدو منصبة في جوهرها على الإدارة. وهي تبين ما للأمين العام من خبرة طويلة في المنظمة. إلا أن مبادئ الإدارة الصحيحة لا تمثل إلا جانباً واحداً من الإصلاحات التي نحتاج إليها. ونأمل في أن يتم التوصل إلى توافق آراء مقبول بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية.

ونود أن يتيقن الأمين العام بشكل قاطع من أنه لن يحدث أي شيء يؤدي إلى إضعاف ما تحسن الأمم المتحدة القيام به من أجل الناس العاديين. فالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدان يعطي للمنظمة معنى لدى ملايين الناس. ويجب ألا نفت في عضد وكالاتنا.

أما فيما يتعلق بالمقترحات التي تتناول السلم والأمن، فنأمل أن يتمكن الفريق العامل قريبا من إتمام عمله بشأن مجلس الأمن. فهذا الجانب من الإصلاح سيعزز بالتأكيد المنظمة ككل.

لقد أوضحنا موقفنا طوال سنوات عدة. ونحن لا نرغب في العودة إلى الماضي. لقد حان الوقت لتجاوز الكلمات، والحجج والقرارات. ما نريده هو رؤية عملية سلام تتقدم بالفعل. يجب الخروج من الطريق المسدود بطريقة ما، ونحن نقدر تقديرا عظيما الجهود التي يبذلها كل من الأردن ومصر والولايات المتحدة تحقيقا لهذه الغاية. ونحن نشجعهم ونشجع جميع البلدان القادرة على مد يد العون على مواصلة جهودها على الرغم من الصعوبات العديدة.

أما فيما يتعلق بالحالة في البوسنة، فقد خاب أملنا أيضا للطريقة التي تستمر بها عناصر معينة في عرقلة قضية السلام. وإن شعوب البوسنة تبدي دلائل قاطعة على الترحيب بالفرص الجديدة المتاحة لها لتنعم بحياة طبيعية. ولذلك نحن مسرورون لرؤية منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة تقومان بعمل حاسم إنفاذا لاتفاقات دايتون. وبرأينا، أن هذا العمل إنما يكمن بالتأكيد بالنيابة عن شعب البوسنة. ونحن نقدم لهما دعمنا الكامل.

وهذان مجالان فقط رأينا فيهما جهود الأمم المتحدة تمنى بنكسات. ويمكن إضافة العديد من النكسات الأخرى التي حصلت في أوروبا، وآسيا وأفريقيا. والمطلوب في كل مكان هو وجود تصميم على حل جميع المشاكل سلميا عن طريق الحوار والتفاوض.

وانطلاقا من هذه الروح، من الممكن إحراز تقدم. وقد شاهدنا دليلا على ذلك في الجهود الجبارة التي تبذل حاليا في شمال شرق آسيا سعيًا إلى إيجاد حل للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية. فمن شأن الحالة الصعبة في كوريا أن تؤثر علينا جميعا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لذلك نحن نرحب ترحيبا كبيرا بالمحادثات الرباعية بوصفها طريقة لخفض التوتر وبناء الثقة. وللسبب عينه، يسرنا أن نؤيد المبادرة التي تقوم بها منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، لأنها ستساعد على إزالة تهديد خطير للسلام.

أما بالنسبة إلى مسألة السلام الدائم، فقد تعلمنا ألا نعتبر أي أمر شيئا مسلما به.

لقد سلطت الأضواء بشكل بارز هذا العام على بعض أسباب عدم الاستقرار في منطقتنا. وهزتنا جميعا الحملات الأخيرة التي استهدفت عملاقتنا ومؤسساتنا المالية. ولا يمكن التهوين من خطرها بوصفها مجرد تقلبات، صعودا وهبوطا، في حركة السوق. فلا بأس أن يقول المعلقون ذلك ولكن هذا القول لا يكفي لتفسير

طابعا مميّزا على طريقة عمل الجمعية العامة. والسفير غزالي جدير بثنائنا على جهوده لإحراز تقدم في عمل الجمعية العامة بشأن مسائل مثل إصلاح مجلس الأمن، وخطة للتنمية، والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، إذ نقترّب من القرن الحادي والعشرين وإذ تتطلب منا طائفة جديدة من المسائل المتنوعة أن نوجه اهتمامنا إليها بوصفنا دولا قومية، فإن التزامنا بالأمم المتحدة ليس أقل تركيزا ولا أقل إخلاصا. وإن ترينيداد وتوباغو لا تزال تؤمن بفعالية الأمم المتحدة، وهي هيئة تمر الآن بمرحلة حاسمة من تطورها. ونحن نحیی الأمين العام السيد كوفي عنان، الذي لعله قدم أشمل مقترحات إصلاح في تاريخ المنظمة. وإن المنظمة المعادة هيكلتها ستكون أكثر توازنا بحيث تستجيب باستعداد أكبر لتحديات القرن المقبل. وما من شك في احتياج المجتمع الدولي للأمم المتحدة. ما من هيئة تناهزها عالميتها من حيث العضوية، ولا تزال أكثر المحافل ملاءمة لمعالجة المسائل المترابطة، مسائل السلم والأمن والتنمية المستدامة.

وبينما يجب على المجتمع الدولي أن يواجه هذه المسائل الدائمة على جدول الأعمال، نحتاج في الوقت نفسه إلى مواجهة المهام الصعبة الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية ومعونات إعادة البناء وضمان تعزيز الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة هذه، يجب أن تجاهد الأمم المتحدة لبناء مجتمع دولي قائم على السلم والعدل والإنصاف والديمقراطية وحكم القانون الدولي.

إن ترينيداد وتوباغو تشعر بالقلق بشأن زيادة الصراعات والتوترات السياسية والنزاعات الطويلة الأجل التي لم تحل ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متزايدة لمواجهة هذه الصراعات عن طريق الوسائل السلمية. وتود ترينيداد وتوباغو أن تؤكد التزامها بعدم استخدام القوة في ممارسة العلاقات الدولية وبالالتسوية السلمية للنزاعات. وسنواصل دعم بعثات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة ولن نألو جهدا في الاضطلاع بدورنا في تعزيز الديمقراطية، الذي انعكس في مساهمتنا في عمليات الانتخابات في بلدان مثل هايتي والسلفادور ونيكاراغوا وناميبيا وجنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، نرحب بالجهود المبذولة في سبيل تعزيزه. فهو يمثل أفضل النواحي في التعاون الدولي، وله صلة مباشرة بالفصل التاسع ذي الأهمية من ميثاقنا، الذي يدعو إلى رفع المستويات المعيشية، وتحقيق العمالة الكاملة وإحراز تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبدون هذا كله، لا مكان لسلم وأمن دائمين في العالم النامي.

وأخيرا، تبقى مسألة الحيوية المالية، ولعلها المسألة الأهم إذا ما أريد للإصلاحات أن تكون فعالة. ونحن نجد أن المقترحات المختلفة مثيرة للاهتمام، ولكن ما يهمنا هو تبين ما إذا كانت توفر حلا طويلا للأجل. لذلك نريد إيلاء هذه المسائل مزيدا من التفكير. ونحن نعتد، بالطبع، على اللجنة في البحث الدقيق في تفاصيل أي خطة كهذه.

أما وقد أتيت على ذكر هذه النقاط، أود أن أختتم كلمتي بأن أهني مرة أخرى الأمين العام على العمل الذي يقوم به. وكما قلت، إنها بداية جيدة. ونأمل، عند انتهاء العمل، في ألا تقتصر النتيجة على الإصلاح الإداري بل أن تشمل أيضا تجديدا قويا لأعمق المبادئ الواردة في ميثاقنا.

أتمنى للأمين العام، ولكم، السيد الرئيس، نجاحا وافرا في العام المقبل. ونؤكد لكم أننا سنعمل ما في استطاعتنا لمساعدة الزملاء الأعضاء على الاستجابة على نحو جيد لما وصفه الأمين العام، عن حق، بالمطالب والفرص غير المسبوقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية ترينيداد وتوباغو، معالي الأونورابل رالف ماراج.

السيد ماراج (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا، يسرني ويشرفني تماما أن أعرب عن التهاني الخالصة لكم، سيدي، ولحكومة أوكرانيا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الثانية والخمسين. وأنا واثق بأن المسائل الملحة والهامة التي تواجه الجمعية العامة في هذا الوقت الحاسم من تاريخ الأمم المتحدة سيحرز فيها تقدم تحت قيادتكم القديرة.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديري البالغ لسلفكم، السفير الماليزي غزالي اسماعيل، على إدارته الممتازة خلال الدورة الأخيرة. إن أسلوبه الدينامي الفريد ترك

ويسر حكومة بلدي التأييد المتزايد لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته حتى الآن اللجنة التحضيرية لإنشائها. وترينيداد وتوباغو تحث الدول الأعضاء على مواصلة مساهمتها البناءة النشطة خلال الدورات المقبلة للجنة التحضيرية. كما نحث على اشتراك أوسع نطاقاً في العملية لنكفل التفاوض الناجح بشأن نظام أساسي مقبول على نطاق واسع، سينتهي إعداده في مؤتمر للمبعوثين من المقرر عقده في روما في صيف ١٩٩٨.

وبسبب هذا الاهتمام الذي نبديه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإدانتنا التامة لأعمال إبادة الأجناس والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، شاركت ترينيداد وتوباغو على أعلى المستويات عن طريق رئيسنا السيد آرثر ن. ر. روبنسون، في مؤتمر عقد في إيطاليا بشأن كبح الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية. وقد تناول ذلك المؤتمر المسائل المتصلة بالعمل الجاري الذي تقدم به اللجنة التحضيرية، وتم فيه الإعراب عن تأييد جماعي لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لضمان تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

ويرتبط باعتبارات السلم والأمن ما لا يعد ولا يحصى من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تواصل تقويض استقرار أمننا. وفي هذا الشأن، سعى المجتمع الدولي إلى الاستجابة بعقد سلسلة من المؤتمرات العالمية لتحليل الوضع العالمي وتوفير تصاميم خطط العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

وهناك أمر لا يزال يثير قلق حكومة ترينيداد وتوباغو المستمر وهو عدم توفير المجتمع الدولي الموارد الكافية للتنفيذ السريع للالتزامات التي قطعت في تلك المؤتمرات. وأي إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تنفيذ برامج إلزامية بكفاءة أكبر يجب لذلك أن يضع هذا العامل في الحسبان.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥، أبرز الحاجة الماسة إلى استئصال الفقر، ووضع السياسات الكفيلة بتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عقد اجتماع وزاري كاريبي معني باستئصال الفقر في بورت أوف سبين، بترينيداد وتوباغو. ووضع الوزراء المجتمعون خطة عمل بشأن استئصال الفقر. ترشد حكومات المنطقة في وضع خططها الوطنية. وفي هذا الشأن اعتمدت

إن الجمعية العامة هذه ستعاود مرة أخرى السعي المستمر إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وفي هذه الفترة الدقيقة من عملية السلام، تعتقد ترينيداد وتوباغو أن السلام الدائم لن يتحقق إلا إذا تمسكت جميع أطراف النزاع بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونفذت الاتفاقات والضمانات التي التزمت بها في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ونحن، في منطقة الكاريبي، نقدر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى هايتي حكومة وشعباً. وقد أسهم هذا الدعم في التقدم المحرز حتى الآن في بناء الديمقراطية ودعم مؤسساتها. ونحن مقتنعون بأن القرار الأخير بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي كان ضرورياً لتعزيز المكاسب التي تحققت فعلاً. ويجب أن نواصل توفير دعم مادي وغير مادي لتعزيز ديمقراطية هايتي وتنميتها الاقتصادية. وهذه دعائم ضرورية لإقامة سلام واستقرار دائمين في ذلك البلد.

وترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة عضواً في الجماعة الكاريبية، تتعهد بمواصلة مشاركتها في تعزيز هذه العملية. وفي هذا السياق رحبنا بهايتي، بوصفها الدولة العضو الخامسة عشرة في الاتحاد الكاريبي، في الاجتماع الذي عقده في شهر تموز/يوليه الماضي رؤساء حكومات الاتحاد، في مونتيفغو باي في جامايكا. وتواصل ترينيداد وتوباغو مشاركتها في جهود المجتمع الدولي في هذه الفترة الانتقالية، كما يدل على ذلك اضطلاع مواطن من ترينيداد وتوباغو، هو السفير كولين غرانديرسون، بمنصب المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية المشكلة من الدول الأمريكية والأمم المتحدة في هايتي. ويجدر التذكير أيضاً بأن ترينيداد وتوباغو ساهمت أيضاً في الجهد الذي تبذله بلدان نصف الكرة الغربي بالاشتراك في البعثة العسكرية التي أعادت الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية إلى هايتي وقد تواصلت جهودنا على الصعيدين المدني والعسكري بعد تحقيق ذلك الهدف.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهد العالم تصعيداً في انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك بعض حالات إبادة الأجناس وجرائم فظيعة أخرى ضد الإنسانية. وقد كانت ترينيداد وتوباغو تشعر دائماً بالقلق بشأن تلك الأعمال الوحشية. وترينيداد وتوباغو تضخر بالدور الذي قامت به في إعادة إدراج مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في جدول الأعمال السياسي والقانوني الدولي.

يتعين علينا جميعاً أن نستمر في دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وفقاً لبرامج وخطط العمل المتفق عليها، وفي مكافحة الفقر، وبصفة خاصة الفقر في الريف، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالمرأة وبإدماجها الكامل في عملية التنمية.

لذلك ترحب ترينيداد وتوباغو بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي كان من أهدافه الرئيسية إيلاء أولوية أساسية للقضايا المتصلة بمعاملة الجنسين. وترحب ترينيداد وتوباغو أيضاً بتعيين موظفة رفيعة المستوى مستشارة خاصة للأمين العام لقضايا معاملة الجنسين، والنهوض بالمرأة.

إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية ومن ثم فإنها تتطلب حلولاً دولية تقوم على أساس شراكات عالمية معززة لمؤازرة تدابير المواجهة. وعندما خاطب رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو الأونرابل باسديو بانداي الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والخمسين، حدد عدداً من المشاكل الاجتماعية التي تشكل خطراً شديداً يهدد استقرار وسلامة الدول الصغيرة، ومن بين المشاكل التي ذكرها، إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمشاكل المرتبطة به بغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى الإرهاب والتفسيخ الاجتماعي.

لذلك ترحب ترينيداد وتوباغو بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستخصص للمخدرات غير المشروعة وذلك في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وستوفر هذه الدورة فرصة مناسبة للحكومات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي لمكافحة المخدرات الذي اعتمد في شباط/فبراير ١٩٩٠، ولتكثيف استراتيجيات مراقبة المخدرات، والتعاون في ذلك على المستوى العالمي.

تتطلب آفة المخدرات والآثار الملازمة لها، العمل على مستويات مختلفة. ولتحقيق هذا الهدف قررت حكومات منطقة الكاريبي إنشاء برنامج حماية العدالة الجنائية الذي يسهل التعاون في مجال حفظ السرية للشهود والمحلفين والقضاة والأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون وعائلاتهم، ولتنفيذ هذا البرنامج بنجاح يتطلب الأمر المزيد من التدريب والمساعدة التقنية من جانب المجتمع الدولي والوكالات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

حكومة ترينيداد وتوباغو وما فتئت تنفذ بيقظة - كأحد أهدافها الأولية - سياسة نمو اقتصادي مستدام في ظل المساواة، مع تركيز خاص على استئصال الفقر.

إن حكومتنا تعترف بالدور المركزي للتعليم وأثره على استئصال الفقر، وقد بدأنا إصلاح المناهج لإعطاء الأطفال فرصة متساوية للحصول على تعليم جيد. ونحن في ترينيداد وتوباغو نناضل باستمرار في سبيل تحقيق "أمة الجودة النوعية التامة". والتعليم في حد ذاته، أساسي بالنسبة لهدف الحكومة الخاص بتحقيق أمة الجودة النوعية التامة، التي يناضل فيها جميع مواطنينا من أجل تحقيق الامتياز، ويلتزمون بتحقيق أعلى المستويات، ويكونون مزودين بالتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع حقائق بيئة عمل تقوم على المعرفة، وتتاح لهم فيها فرص التعلم مدى الحياة.

بالإضافة إلى ذلك وضعت حكومة ترينيداد وتوباغو آليات للتصدي لآفة الفقر وأوجه الأحجاف الاجتماعي من خلال المبادرات التالية.

أولاً، أنشأنا وحدة لإدارة التغيير هدفها القضاء على الفقر وتيسير التمليك، وهي تتبع مجلساً وزارياً للتنمية الاجتماعية. وقد أنشئ هذا المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بمساعدة من مبادرة استراتيجيات القضاء على الفقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحيي الحكومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الدعم.

ثانياً، أنشأنا لجنة للتشرد الاجتماعي وتتضمن صلاحيات اللجنة إعداد خطط شاملة لتوفير الغوث للمشردين والمعدمين.

ثالثاً، تزايد على نحو كبير إنفاق عدد كبير من مشاريع شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى بقصد معالجة المشاكل والقضايا التي تؤثر على المرأة والمسنين والأطفال والمراهقين والمعوقين والمعدمين.

وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه التدابير وأشار إليها في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الذي وضع ترينيداد وتوباغو على رأس القائمة عند حساب مؤشرات الفقر البشري. ووفقاً لهذا التقرير فإن ترينيداد وتوباغو من بين البلدان التي خفضت الفقر البشري إلى نسبة تقل عن ١٠ في المائة في حساب مؤشرات الفقر البشري.

والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، لوضع برنامج لحماية الشهود. وبالإضافة إلى ذلك فإننا بصدد وضع برنامج حماية العدالة الجنائية الذي أشرت إليه سابقاً.

وأخيراً، فإننا نواصل السعي للحصول على المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف الأشكال مثل المعدات والعاملين، والطائرات، والدعم البحري، في كفاحنا الذي لا يلين ضد المخدرات المحظورة.

أشرت في وقت سابق إلى الجهود التي تبذل لإصلاح هذه المنظمة. وأحد القضايا الهامة التي ستحظى باهتمام الوفود في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، هي مسألة إصلاح الآلية الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، فإن جهود الإصلاح والتعمير تهمنا على الأخص من زاوية صلتها بالأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ونحن ننظر بارتياح إلى مقترحات الأمين العام التي قدمها في آذار/مارس الماضي والتي تفيد أن الهيكل الجديد للأمانة العامة ينبغي أن يعمل على زيادة دعم التنمية في أفريقيا، والتعاون بين الجنوب والجنوب، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

وترحب ترينيداد وتوباغو بالقرار الأخير للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بعقد استعراض شامل لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد كانت لهذا المؤتمر الذي عقد في بربادوس في ١٩٩٤، أهمية تاريخية فقد سجل اعتراف المجتمع الدولي بالحالة الخاصة للجزر الصغيرة وباحتياجاتها.

والهدف العام لإعلان بربادوس وبرنامج العمل هو إدارة المشاكل البيئية، وإدارة مواردنا الطبيعية الحيوية، وتحسين قدرات الموارد البشرية وتوفير المستلزمات المؤسسية للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، وذلك في الإطار الشامل لجدول أعمال القرن ٢١. ونتطلع قدماً إلى الحصول على الدعم الكامل من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي عندما يجري في عام ١٩٩٩ الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس وتقييمه.

ولقد بدأت في أيار/مايو ١٩٩٧ مرحلة جديدة للتعاون الدولي لصالح منطقة الكاريبي وذلك في الاجتماع الأول لأمانة الجماعة الكاريبية وأمانة الأمم المتحدة، الذي أسفر عن برنامج عمل لتنفيذ مشاريع خاصة. إننا نشيد بهذه المبادرة ونعرب عن ثقتنا بأن هذه العلاقة الجديدة ستفيد شعوب منطقة الكاريبي.

إن للأمم المتحدة دوراً حاسماً يتعين عليها أن تؤديه بيد أنه تقع على عاتق كل دولة مسؤولية، بل واجب، العمل النشط في هذا المجال. وحكومة ترينيداد وتوباغو التي تدرك مسؤولياتها، شرعت في مبادرات ترمي إلى قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقضاء على أنشطة غسل الأموال المرتبطة به.

وتتفق تلك المبادرات مع الاتفاقيات والإعلانات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وخطة الكومنولث المتصلة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. وقد عقدت ترينيداد وتوباغو أيضاً اتفاقات ثنائية مع بلدان أخرى للنهوض بالتعاون للحد من نمو الجرائم العابرة للحدود المتصلة بهذا الاتجار.

وقد أعلنت حكومة بلدي التزامها بالقضاء على الأخطار التي تهدد استقرار وسلامة وأمن مجتمعنا، الناشئة عن آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتتضمن بعض التدابير المتخذة ما يلي:

التدبير الأول هو التوقيع على اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العمليات البحرية لمكافحة المخدرات. وقد أثبتت هذه الآلية الثنائية فاعليتها الكبيرة في مواجهة آفة الاتجار بالمخدرات. التدبير الثاني هو توسيع صلاحيات الحكومة في مجال تسليم المجرمين، وفي إجراء المفاوضات بشأن عقد اتفاقات مع البلدان التي لا تربطنا بها حتى الآن اتفاقات للتسليم. كما أننا نعيد التفاوض بشأن اتفاقات التسليم القائمة ابتغاء لزيادة فعالية إجراءات التسليم. وترينيداد وتوباغو تفي بالتزاماتها بموجب معاهدات التسليم القائمة حالياً.

التدبير الثالث هو التنفيذ الجاد لقوانين المخدرات المتعلقة بغسل الأموال ومهاجمة المكاسب غير المشروعة الناجمة عن الاتجار بالمخدرات وقاعدة الموارد المتاحة لمجرمي المخدرات. ونتيجة للتدابير التي استحدثت في بلدي تتم مصادرة ممتلكات وأرباح عتاة المخدرات.

كما أنشئت فرقة عمل لمكافحة المخدرات وغسل الأموال وتسعى الحكومة إلى إجراء إصلاح في القانون في مجال سرية المعاملات المصرفية.

ثمة إجراء آخر تضطلع به ترينيداد وتوباغو بالتعاون مع حكومات أخرى في الاتحاد الكاريبي هي حكومات كندا،

الخاص بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية بازل لعام ١٩٩٤ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها؛ واتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٦.

وفي مجال سياسة الاقتصاد الكلي، مضينا قدما بتحرير نظم التجارة والصرف لتعزيز القدرة على التنافس؛ وتبسيط إطار الحوافز؛ وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة لتشجيع زيادة مستويات الاستثمار الخاص؛ والنهوض بأنشطة تنظيم المشاريع الحرة من خلال جملة تدابير تشمل وضع نظام لرأس المال الاستثماري، وتحديد وتوطيد تشريعات الملكية الفكرية لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

وفي القطاع الاجتماعي، ركزت الحكومة الاهتمام على ترشيد وإعادة هيكلة نظام تقديم الخدمات الاجتماعية؛ وتوسيع فرص الحصول على التعليم للسكان ممن هم في سن الدراسة؛ وترشيد وتوطيد الخدمات الصحية من خلال برنامج إصلاح القطاع الصحي؛ وتطبيع أحوال المستقطنات القائمة بوضع اليد؛ وإعادة هيكلة برنامج الأغذية في حالات البطالة بما يتيح الفرصة لاكتساب المهارات من خلال التدريب أثناء العمل؛ وإنشاء صندوق لتنمية المجتمعات المحلية يتيح التمويل اللازم لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وإقامة الهياكل الأساسية لخدمة الفقراء وفئات الضعفاء من السكان؛ وتوفير الدعم المؤسسي لتعزيز المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية التي يمكنها المساعدة في هذا الصدد.

تتميز ترينيداد وتوباغو بكونها مجتمعا منفتحا وجامعا لمختلف الأقوام، مجتمعا تكفل فيه الضمانات الدستورية حقوق الإنسان لكل فرد. ونحن نسعى إلى تحقيق المثل الأعلى المنشود المتمثل في قيام الدولة الديمقراطية حقا التي يعيش فيها كل الناس معا في وئام وتتاح فيها فرص متساوية للجميع بحيث يمكن لكل فرد أن يساهم في عملية التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لحكومة ترينيداد وتوباغو في السعي إلى تحقيق مشاركة أوسع في عملية صنع القرار وبتقوية أجهزة الحكم المحلي على نحو يشجع تمكين المجتمعات المحلية من متابعة جهود التنمية ويعزز حسن الإدارة.

وعلى نفس المنوال ينبغي للأمم المتحدة، التي تتسم بتنوع عضويتها، أن تحشد مواطني القوة الفردية والجماعية للنهوض بمصالح جميع أعضاء المنظمة فيما نحن نخطو على أعتاب ألفية جديدة. وفي هذا الصدد،

تبرز الانفجارات البركانية في مونتسيرات مدى تعرض الجزر الصغيرة للخطر أمام الكوارث الطبيعية. وقد أخذت هذه الظاهرة وغيرها من المشاكل البيئية تلقى اعترافا متزايدا بخطورتها منذ مؤتمر ريو للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وتتشاطر ترينيداد وتوباغو مشاعر الألم التي يشعر بها مواطنو جزيرة مونتسيرات الكاريبية، التي تتحول بسرعة إلى جزيرة غير مأهولة. لقد استجابت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لهذه الكارثة في حدود قدراتها، ونحن سنواصل تقديم الدعم الإداري وغيره من أشكال الدعم.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعهدت ترينيداد وتوباغو، استجابة لمحنة حكومة وشعب مونتسيرات، بتقديم مساعدة مالية وتقنية وإغاثة طبية وغيرها، فضلا عن تقديم أفراد من المهندسين، واشتركت في إنشاء قرية الجماعة الكاريبية في الجزء الشمالي من جزيرة مونتسيرات - التي تقام بموجب قرار اتخذته مؤخرا مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية. وستواصل ترينيداد وتوباغو تقديم المساعدة في حدود مواردها المتاحة.

كما أن الشواغل الخاصة للدول الصغيرة الجزرية النامية مدرجة كذلك في صلب "خطة للتنمية" التي تم اعتمادها مؤخرا. فالخطة تعترف بكون التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضا للتنمية المستدامة، وبأنها تشكل الأساس اللازم لتحقيق نوعية أعلى للحياة لكل الشعوب. وتعلق حكومة ترينيداد وتوباغو أهمية كبيرة على هذه القضية. لذلك، نسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنى الأساسية بطريقة مستدامة تتلافى تدهور البيئة، وتحافظ على ما حبتنا به الطبيعة من موارد، وتساعد على بناء وصون قدرة وطنية طويلة الأجل بغية رفع مستويات معيشة سكاننا وتهيئة الفرص للاستفادة من الإمكانيات الذاتية للأفراد.

وتشمل الخطوات التي اتخذت مؤخرا للنهوض بالتنمية المستدامة في ترينيداد وتوباغو في مجال إدارة البيئة: إنشاء سلطة لإدارة البيئة وصوغ سياسة وطنية للبيئة؛ ووضع معايير بيئية؛ وإعداد استراتيجية لإدارة الموارد المائية؛ وإعداد مشروع للمتنزهات الوطنية وإدارة مستجمعات المياه؛ وبدء العمل في إجراء دراسة للمساعدة في وضع إطار للسياسة العامة ومرافق لإدارة نفايات النفط والنفايات الخطرة.

وقد صدقت ترينيداد وتوباغو أيضا على عدة اتفاقيات دولية تتصل بالبيئة ومنها بروتوكول مونتريال

راسخا أن نجاح الأمم المتحدة لا يمكن تصوره بدون إصلاح المنظمة وتجديدها. ونحن نتفق على أن الأمم المتحدة تقف اليوم في مفترق طرق. ويعتمد استمرار دورها وأهميتها على قدرتها على التكيف مع البيئة العالمية الجديدة.

وأمامنا الآن عدد من المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام والتي تستهدف تجهيز الأمم المتحدة على نحو أفضل لتناول مهامها في الحقبة الجديدة. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على هذا الأداء المتعمق والقيم. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بإبن أفريقي البار وبصفاته القيادية الأصيلة. إن هذا التقرير لا يقف عند توضيح مكان القوة والضعف في منظمنا، بل هو يتضمن أيضا مقترحات محددة تستهدف تمكين المنظمة من مواجهة التحديات في الحاضر والمستقبل بخطى ثابتة. ونحن نؤيد تمام التأييد رأيه القائل بأن عملية الإصلاح هذه هي عملية ينبغي الاضطلاع بها خلال فترة زمنية مستمرة نظرا لتعقدها ونطاقها الواسع. وأود أنؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأن وفد بلدي سيقدم تعاونه على أكمل وجه وسيشارك بنشاط في المداولات المتعلقة بالتقرير.

ونؤيد كذلك اقتراحات الأمين العام من أجل تعزيز مزيد من التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة. ونتفق مع الرأي القائل بأن هذه المقترحات ستعزز التكامل والتساق. وبالتأكيد إن فعالية المنظمة سوف تتعزز لو عملت كوحدة واحدة متجانسة في المقر الرئيسي وعلى الصعيد القطري، بدلا من العمل كمجموعة من الجهات الفاعلة شبه المستقلة.

وأيضا نؤيد فكرة الأمين العام بإنشاء حساب للتنمية يُغذى بوفورات محققة من خفض التكاليف غير البرنامجية. ونعرب عن أملنا الصادق أن تتاح أموال كافية لإحداث أثر كبير في تمويل البرامج الإنمائية. وينبغي لنا أن نكفل استفادة العالم النامي فعليا من "عائد التنمية" هذا، وليس كما حدث بالنسبة "لعائد السلام" في فترة ما بعد الحرب الباردة الذي كان موضع طنطنة كثيرة.

ونؤيد الاقتراحات الرامية إلى تعزيز التوجيه الاستراتيجي الذي توفره الجمعية العامة. إلا أن هذه الاقتراحات ينبغي أن تخضع لفحص متأن للغاية، نظرا لجميع الآثار المترتبة عليها، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء الأصغر والأكثر ضعفا. والجمعية العامة، كما يشير الأمين العام على نحو صائب، هي الجهاز الذي

ترحب ترينيداد وتوباغو بالمناقشات الجارية التي تستهدف إصلاح عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله. ويحدونا الأمل في أن تسفر هذه العملية عن وجود مجلس يكون تكوينه معبرا بمزيد من الدقة عن العضوية الحالية الأوسع في الجمعية العامة، وتكون إجراءات عمله أكثر انفتاحا وشمولا وإشراكا للآخرين مما كان عليه الحال في الماضي.

إننا جميعا بحاجة إلى أن نعمل بثبات لتحسين صورة الأمم المتحدة وتحويلها من منظمة ترسم الأهداف إلى منظمة تيسر لأعضائها العمل الفوري بطريقة متسقة، وواسعة النطاق، ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة لمن هم أكثرنا ضعفا.

ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء واجب تشريب منظمنا إحساسا متجددا بالثقة الذاتية، والإيمان والتفاؤل، والعمل بروح الشراكة العالمية من أجل تحقيق غايات ومثل الأمم المتحدة. فعلينا أن نحفظ هذا الإرث للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل رارجكيسور بوراج نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية في موريشيوس.

السيد بوراج (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي الشرف العظيم والإعزاز الكبير لي أن أقدم إليكم سيدي، بالنيابة عن وفد بلدي، بأحر تهانينا لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم لشغل هذا المنصب هو إشادة تستحقونها عن جدارة بخصالكم الشخصية واعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به دولتكم العظيمة في شؤون العالم. ونحن على ثقة من أن خبرتكم الواسعة وحكمتكم البالغة سيضمنان نجاح مداولاتنا. وأرجو أن تتأكدوا من دعم وتعاون وفد بلدي معكم على أكمل وجه.

وأود أيضا أن أشكر السفير غزالي إسماعيل على مساهمته الرائعة في أعمال الدورة الأخيرة. ونحن نشكره على قيادته القديرة ومشاركته المباشرة خلال المناقشات التي جرت بشأن بعض القضايا الصعبة والحاسمة للغاية لمستقبل منظمنا.

وتمثل التغيرات الجارية في سائر أنحاء العالم اليوم تحديات جديدة لمنظومة الأمم المتحدة، وتتطلب اتباع نهج جديد لإيجاد الحلول المناسبة. وإنني أعتقد اعتقادا

البلدان الأفريقية جهودا جبارة للالتزام بدقة ببرامج التكيف الهيكلي، واعتمد سياسات لتحرير التجارة. وللأسف لم تحظ هذه البلدان إلا بنسبة مئوية طفيفة إن لم تكن متدنية، من التجارة العالمية. إن تجارة أفريقيا ينبغي أن تصبح الأولوية العليا للمجتمع الدولي وإلا أصبح النظام التجاري العالمي عرضة لإحاطته بالتوترات والتمييز.

ومن المؤسف ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يقوم بدور محوري في التكامل الراهن للاقتصاد العالمي، لا يزال يتركز تركيزا عاليا في بضعة بلدان. وتبين التقارير الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن أفريقيا لم تحصل إلا على ٥ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ ٣٤٩ بليون دولار العام الماضي. وباستثناء جنوب أفريقيا، بلغ نصيب أفريقيا من جملة الاستثمار الموجه إلى البلدان النامية ٤ في المائة فقط. وهذا هو أدنى نصيب منذ أوائل الثمانينات، وهو يعطي مؤشرا آخر على أن المنطقة الأفريقية لا تستفيد من الرواج العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وبلدان جنوب الصحراء الكبرى الـ ٣٣ المصنفة ضمن أقل البلدان نموا تتلقى في الواقع أقل من ١ في المائة من جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لأفريقيا. ومن الضروري ضرورة حيوية أن يوفر المزيد من المساعدة والاستثمار لهذه البلدان، وأن يوليها المجتمع الدولي اهتماما أكبر. وما لم يحدث ذلك فسوف يزداد تهميشها مع ما يصحب ذلك من خطر الاختفاء من الخارطة الاقتصادية العالمية.

ونحن، من ثم، نرغب في أن تولي هذه الجمعية اهتماما أكبر للحاجات الإنمائية للقارة الأفريقية. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الوزاري الخاص الأخير لمجلس الأمن، الذي ساعد على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على أفريقيا. وبعد عدة سنوات من التراخي والركود، هناك الآن مبرر للتفاؤل.

ونتفق مع الرأي القائل بأن إصلاح البيت الأفريقي هو مسؤوليتنا نحن الأفريقيين. ولكن ما لم نتحرر من ربقة ديوننا، قد لا تتاح للأجيال المقبلة فرصة الحصول على مياه شرب نظيفة أو رعاية صحية أو تعليم سليم لأن الموارد الشحيحة سيتعين توجيهها لسداد الديون.

وبالنسبة لبعض البلدان، مثل موزامبيق، الخارجة لتوها من سنين من الحرب الأهلية، قد يتعين تنفيذ مبادرة

"يتجسد فيه على أكمل وجه الطابع العالمي والديمقراطي للمنظمة". (A/51/950، الفقرة ٤٠)

ومع تأييدنا للحاجة التي طال أمدها لتركيز المناقشات في الهيئات التشريعية وتبسيط جدول أعمال هذه الجمعية، يجب علينا أن نكفل ألا ينتهي الأمر بهذه الهيئة إلى أن تصبح هيئة تهيمن عليها اهتمامات الأعضاء الأقوياء وحدهم. وينبغي أن تتاح للبلدان - كبيرها وصغيرها مثل بلدي - فرص متساوية في إثارة أية قضية تعتبرها هامة. والمجتمع الدولي عموما سيحكم على المنظمة بالكيفية التي تعالج بها القضايا الأكثر أهمية لأصغر أعضائها.

ويبدو أن النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن قد أحرز قدرا من التقدم الملحوظ مؤخرا. بيد أن البون بين المواقف الرئيسية لا يزال هائلا. ويحدونا أمل في أن تقتارب في النهاية الطائفة الواسعة من الآراء التي تم إعراب عنها حتى الآن، وأن يتم التوصل إلى اتفاق عام. وينبغي لهذا الاتفاق أن يكفل بناء تشكيل المجلس، بعد إصلاحه، على مزيد من الصفة التمثيلية، والشفافية، والتوزيع الجغرافي العادل، بإدخال بلدان نامية في عضوية المجلس بوصفها أعضاء دائمين. وفي هذا الصدد نؤكد من جديد تأييدنا لموقف حركة عدم الانحياز المنادي بتوسيع مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل والكافي.

وقد أوضحت أفريقيا أيضا موقفها من هذه المسألة في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخير. والتمثيل الحالي لأفريقيا في المجلس لا يعبر عن مركزها بوصفها أكبر المجموعات حجما في عضوية المنظمة. ومن ثم، فإن إصلاح هذه الهيئة يجب أن يرد لأفريقيا مكانتها إلى أقصى حد ممكن.

وفي نفس السياق، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن تأييده لمطالبة الهند بمقعد دائم لها في مجلس الأمن.

إن عولمة الاقتصاد العالمي تمارس ضغوطا متزايدة على البلدان النامية لتعتنق تحرير التجارة كوسيلة لبلوغ النمو الاقتصادي. وخلال مفاوضات جولة أوروغواي قدمت البلدان النامية تنازلات كبيرة أملا في الحصول على وصول أفضل إلى الأسواق الدولية. والعديد منها لم ير حتى الآن فوائد النظام التجاري العالمي الجديد. بل إنها تتوجس خيفة من شبح التناقص الوشيك للأفضليات التي تتمتع بها في الأسواق الرئيسية لصادراتها. وقد بذل العديد من

لا يلزم فقط تعزيز قدراتها الإنتاجية، بل يجب أن يتاح لمنتجاتها الوصول الكامل إلى الأسواق الأجنبية، لا سيما المنتجات القادمة من صناعاتها الوليدة والنامية.

وإننا على وعي تام بضرورة تكملة التعاون بين الشمال والجنوب بتعاون فعال فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، كثفت البلدان في منطقتنا جهودها لبلوغ هذا الهدف.

وبالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فتحت مؤخرا صفحة مبشرة جديدة بقبول جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل. وبعد إدخال هذين العضوين الجديدين، ازداد هذا التجمع الإقليمي أهمية على أهميته كمنطقة اقتصادية في القارة الأفريقية. فلهذا التجمع القدرة الكافية على أن يصبح القوة المحركة لتعزيز النمو والتنمية. وثمة تصميم قوي بين أعضاء الجماعة على بلوغ التكامل الإقليمي عن طريق التحول الصناعي ونمو التجارة. وحكومتنا ملتزمة تماما بهذا الهدف، ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية أن موريشيوس ستحتفي بشرف وميزة استضافة مؤتمر قمة الجماعة في العام المقبل.

وتلتزم حكومتنا على حد سواء برابطة طوق المحيط الهندي للتعاون الإقليمي التي تعيد تجميع عدة بلدان تقع في طوق المحيط الهندي في شبكة ثلاثية تتألف من الحكومة، والقطاع الخاص والمثقفين. ولقد أُطلقت الرابطة رسميا في اجتماع وزاري عقد في موريشيوس في آذار/مارس من هذا العام بحضور ١٤ عضوا مؤسسا. وهي ولدت اهتماما هائلا فيما بين بلدان المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

ولا نزال على يقين بأن المجتمع الدولي سيمد يد العون لهذه الروابط الإقليمية. ونحن نرحب بالمبادرة التي أعلنتها في الوقت المناسب وزيرة خارجية الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي لتعزيز الحوار مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتشجيع الاستثمارات والتبادلات التجارية.

ومن المؤسف أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الـ ٢١ لم تتمكن من الاتفاق على تقييم صريح للالتزامات التي تم التعهد بها في ريو. والمؤسف أنه تحقق النزر اليسير على أرض الواقع. ففي بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بمستوى المساعدات الإنمائية الرسمية، ازدادت الحالة بصورة

مؤسسات بريتون وودز للإسراع بتخفيض الدين. والواقع أن هذه البلدان ليس عليها فقط أن تخفض العبء الساقط لديها، بل عليها أيضا أن تخصص موارد لإعادة تأهيل بنيتها الأساسية الاقتصادية وتمويل النفقات الاجتماعية.

وفي الأسبوع الماضي، أشار وزير الخارجية البريطاني، السيد روبن كوك، إلى اجتماع وزراء مالية الكمنولث المعقود في موريشيوس أوائل هذا الشهر، والذي تقدم فيه وزير مالية بريطانيا، غوردون براون، باقتراحات محددة فيما يتعلق بالديون. وهذه الاقتراحات، المعروفة بعهد موريشيوس، ترمي إلى وضع بعض الدول الأشد فقرا على درب التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٠. ونحن نرحب بهذه المبادرة الجديرة بالثناء من الحكومة البريطانية لإلغاء ديون، تبلغ جملتها ١٣٢ مليون جنيه استرليني، على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الكمنولث. ونأمل أن يشجع هذا التدبير الهام المؤسسات المالية الرئيسية والدول الدائنة على أن تبادر وتشارك مشاركة كاملة في تغيير مصير البلدان الفقيرة التي تترزح تحت الديون.

ونرحب أيضا بالمبادرات المتعددة التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخرا لتعزيز الاستثمار ولوضع نظام تجاري جديد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وبالقدر نفسه نعرب عن تقديرنا للشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي ساهمت مساهمة ضخمة، عن طريق اتفاقيات لومي المتتالية، في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان تلك المجموعة. ونحن على ثقة من أن الترتيب الذي سيخلف اتفاقية لومي الرابعة سيزيد من تدعيم هذه الشراكة الاقتصادية والتجارية طويلة الأمد، وفي هذا السياق نتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي.

ونعرب عن ترحيبنا ببيان مؤتمر قمة دنفر، الذي يمثل تقدما ملحوظا يتجاوز الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المعتمدة في مؤتمر قمة ليون. ويركز إعلان "أفريقيا: شراكة من أجل التنمية" الانتباه على القارة الأفريقية حصرا، مع تشديد خاص على أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. بيد أنه، التعهد بدمج أشد البلدان فقرا في الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة وسياسات الاستثمار، لم يشمل تعيين أهداف محددة للتوسع في التجارة أو خفض التعريفات. وكما تستغني هذه البلدان كلية عن المساعدات الإنمائية الرسمية،

الجماعات التي نشارك فيها عن كذب عن طريق تشاطر التاريخ والثقافة معها، وبالتحديد الكمنولث وجماعة البلدان الناطقة بالفرنسية.

إن تعزيز حقوق الإنسان بالنسبة لحكومتنا عقيدة راسخة. وهو أيضا جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء معهد المحيط الهندي لحقوق الإنسان والديمقراطية في موريشيوس من أجل تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لهذه المؤسسة. وإن حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، والقيم الديمقراطية هما مسألتان ذواتا اهتمام عالمي.

وموريشيوس، بوصفها بلدا ديمقراطيا متعدد الأعراق، ترفع صوتها دائما بقوة ضد التمييز القائم على العرق، والدين، والثقافة، وخلاف ذلك. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح التطورات الأخيرة التي حدثت في فيجي التي قررت أخيرا أن تعدل دستورها بغية تعزيز التآلف الاجتماعي. ويحدونا الأمل في أن تعالج حكومة فيجي المسائل المتبقية التي تعترض سبيل التمتع الكامل بحقوق الإنسان والأمن الاقتصادي الأساسي من قبل جميع أجزاء السكان في فيجي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زاخاراكس (اليونان).

وتؤكد موريشيوس مجددا التزامها التام بنزع السلاح الكامل، وتحت المجتمع العالمي على بذل قصارى جهده من أجل التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل. وبهذه الروح كانت موريشيوس بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونعيد أيضا تأكيد دعمنا لمبادرة أوتوا التي ترمي إلى فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والمؤسف أن بعض البلدان الرئيسية قررت أن تبقى خارج هذه العملية. ونناشد مناشدة قوية جميع الحكومات أن تصبح جزءا من هذا المسعى الفريد والتاريخي لإزالة الألغام الأرضية.

(تكلم بالفرنسية)

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا حقيقة أن بلدي، موريشيوس، وهو سابقا جزيرة فرنسية، ينتمي إلى الجماعة الكبرى للبلدان الناطقة بالفرنسية. وتوج إحساس الانتماء هذا بعقد مؤتمر القمة السادس للبلدان الناطقة بالفرنسية عام ١٩٩٣ وكان موضوعه

عامية سوء بالفعل. ومن المخيب للأمل أن انعدام وجود موارد جديدة وإضافية لم يسمح على نحو كاف بتلبية الشواغل الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثلما أُعرب عنه في برنامج عمل بربادوس.

ويؤسفنا أيضا أنه فيما يتعلق بمسألة التغير المناخي. لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء على الحدود القصوى لانبعاث غازات الدفيئة. ويحدونا الأمل في أن يتصدى مؤتمر كيوتو المعني بتغير المناخ تصديا جادا لهذه المسألة ويتخذ تدابير مفيدة لخفض إنتاج غازات الدفيئة.

ولقد تعين على الجمعية العامة أن تعقد هذا العام دورتين طارئتين للنظر في الحالة الخطيرة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالأعمال الأحادية الجانب أبطلت عملية أوصلو للسلام. ويجب فتح هذا الطريق المسدود الآن. ويبدو أن الجهد الدبلوماسي الذي بذلته مؤخرا وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت، قد جنبنا الوصول إلى الطريق المسدود كليا. فمن الضروري أن يعاود الطرفان المحادثات بينهما.

إننا ننظر بقلق خطير إلى الأحداث الأخيرة التي وقعت في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الأمر الذي أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح في جزيرة أنجوان. ونناشد جميع الأطراف في الصراع أن تمارس ضبط النفس وأن تسعى معا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ونؤكد مجددا دعمنا لموقف الأمم المتحدة من سيادة جزر القمر وسلامتها الإقليمية. ونرحب أيضا بالدور البناء الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في التوسط بين مختلف الأطراف. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي المقترح عقده مبكرا في أديس أبابا لإحلال السلام في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

إن الحالة في بوروندي لا تزال محل قلق للمجتمع الدولي. ونحن نؤيد مبادرة أروشا للسلام ونؤكد مجددا ثقتنا بالدور الذي يضطلع به مواليمو نيريري بوصفه وسيطا في العملية الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي.

وسنبدأ في وقت لاحق من هذا العام، بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإحدى أهم الوثائق الأصلية التي أقرتها هذه الهيئة - أي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وستعمل موريشيوس خلال العام المقبل إلى هذا الحدث المشهود، مع جميع الدول الأعضاء على النهوض بحالة حقوق الإنسان وتعزيزها أينما كان، ولا سيما في

الهيئة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بسلفه، سعادة السيد غزالي اسماعيل، على الطريقة الماهرة التي وجّه بها أعمال الدورة الحادية والخمسين. ووفد بلدي يقدر حق التقدير قيادته وتفانيه الدؤوب في تحمل المسؤوليات الجسيمة التي أقيمت على كاهله خلال العام الماضي.

إن الأمم المتحدة تقف، عشية ألفية جديدة، على عتبة عصر من التغيرات الهامة جدا. فخلال السنوات الـ ٥٢ الأولى من وجودها، شهدت المنظمة عدة تغيرات في تشكيل العلاقات الدولية. وبعضها كان قاسيا والبعض الآخر كان يتسم بالاعتدال. وإن بقاء الأمم المتحدة عبر كل هذه المحن يشهد لا على قدرتها المعنوية على المقاومة فحسب بل يشهد أيضا على الحيوية الدائمة لرسالتها.

بيد أن استمرار نجاح وجدوى الأمم المتحدة في الألفية الجديدة سيعتمد بقدر كبير على قدرتها على تجديد نفسها، واستعدادها لمواجهة التحديات في ظل الظروف العالمية التي تغيرت.

ولقد أثبت الأمين العام استعداداه وعزمه على تحقيق هذا التغيير اللازم تماما. ونحن نحیی، بادئ ذي بدء، اقتراحاته الجسورة بعيدة الأثر حول إصلاح الأمم المتحدة. والواقع أن العديد من اقتراحاته يلقي موافقة حكومتي، ونأمل أن يحظى أيضا بموافقة الجمعية العامة. بيد أن بعض هذه الاقتراحات يحتاج إلى فحص دقيق لضمان إمكان تحقيق هدف تخفيض التكاليف دون التضحية بالهدف الرئيسي المتمثل في رفع كفاية وكفاءة المنظمة في أدائها لولايتها.

ونحن نؤكد على ضرورة الفحص الدقيق الجاد لهذه الاقتراحات في كليتها على صعيد حكومي دولي يكون رفيعا بالدرجة اللازمة، بغية القيام في أسرع وقت ممكن بتنفيذ المقترحات التي تحظى بدعم واسع. ونأمل في أن يتسنى تحقيق ذلك بروح من الصراحة والتفاهم المتبادل دون الحدة التي كثيرا ما تصبغ مداولاتنا الحكومية الدولية.

خلال الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة، تناقشنا وتوصلنا إلى تفاهم واضح حول الإصلاحات اللازم إدخالها على الأمم المتحدة لكي تخدم على أحسن وجه المجتمع العالمي في الألفية القادمة. ومبادرات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، التي تغطي جوانب متنوعة من عمل المنظمة،

الرئيسي "الوحدة في التنوع"، ولم يحتفل بالقيم العالمية للبلدان الناطقة بالفرنسية فحسب، بل وأيضا مكننا من اعتناق تلك القيم نفسها في مجتمعنا. وشعبنا الذي ينحدر من أفريقيا وآسيا وأوروبا له جذور عميقة في جميع الثقافات الكبرى التي تشكل جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية. وبوسع أبناء وطني، في غضون يوم واحد، أن يسافروا عبر جميع هذه الثقافات، الواحدة بعد الأخرى.

لذلك السبب يعلّق بلدي هذه الأهمية الكبرى على خطة الفرنكوفونية لتعزيز التنوع في عالم أخذ يصبح أحادي القطب وعلى نسق واحد بصورة متزايدة. وإن مؤتمر القمة المقبل في هانوي سيسجل مرحلة هامة جدا في مستقبل جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية هذه، ويوفر لها السبل السياسية الفعالة لجعل صوتها مسموعا بشأن مسائل دولية رئيسية.

(تكلم بالانكليزية)

وتدرك هذه الجمعية الآن إدراكا جيدا الطلب العادل والمشروع لموريشيوس باستعادة سلامتها الإقليمية عن طريق عودة أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا، إلى تراثها الوطني. وينبغي لهذه الجمعية أن تلاحظ كذلك أن هذه المسألة لها أيضا أبعاد إنسانية مأساوية. فقبل أن تنال موريشيوس استقلالها، أُجبر جميع سكان تشاغوس على ترك الأرض التي ولدوا فيها، حيث عاشوا لعدة أجيال. ويجب الآن التطرق على نحو شامل إلى محنة أولئك السكان.

وبالمثل، فإننا لا نزال ننتظر عودة جزيرة ترومبيلين إلى موريشيوس. وفيما نواصل بذل جهودنا من أجل استعادة هذه الأراضي، نطلب إلى الدول الاستعمارية السابقة أن تعجل في هذه العملية عن طريق الحوار بروح من الصداقة التي تطبع علاقاتنا بطابعها. وحكومتنا تتطلع إلى إيجاد حل مبكر لهذه النزاعات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ليسوتو، معالي السيد كيليبون مايوبي.

السيد مايوبي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إلى السيد هينادي أودوفينكو بأصدق تهاني وقد بلدي على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ويسرني عظيم السرور أن أؤكد دعم ليسوتو له وتعاونها معه وهو يقود مداولات هذه

عن هؤلاء الذين يتخلون عن التزاماتهم التعاھدية كذلك ولا لوضع عبء إضافي على البلدان التي قدمت فعلا تضحيات للوفاء بالتزاماتها وفقا للميثاق.

وإذ نقترّب من الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام ١٩٩٨، تتخذ مسألة حماية حقوق الإنسان أهمية متزايدة بالنسبة لجميع بلداننا نظرا لارتباطها الوثيق بالديمقراطية والسلام والاستقرار. لذلك ترحب حكومتنا بالإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام فيما يتصل بتعزيز دور المنظمة في ميدان حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرجو ألا يؤدي دمج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد إلى إخفاء الفارق بين الوظائف السياسية للمفوض السامي والوظائف الفنية البحتة للمركز.

إن زيادة عولمة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، لا تزال تشكل مصدرا لقلق المجتمع الدولي. ولهذا السبب نجد في منطقتنا دون الإقليمية أن البلدان التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدأت تتخذ تدابير تعاونية لمكافحة ولايات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وترى ليسوتو أنه ينبغي النظر بعين التأييد إلى الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب عالي المستوى للأمم المتحدة في فيينا ينصب تركيزه الأساسي على مكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

وفيما يتصل بإصلاح وإعادة تشكيل مجلس الأمن، لا يسعني إلا أن أؤكد مجددا رأي حكومة ليسوتو بأن أمانينا لن تتحقق إلا بتحقيق التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه إلى ٢٦ عضوا على الأقل. ونحن نشاطر أغلبية الأعضاء في هذه الهيئة رأيهم القائل بضرورة إضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله، بما في ذلك مسألة حق النقض. وهذا الإصلاح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مبدأ مساواة الدول في السيادة وكذلك ضرورة الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار التي يقوم بها مجلس الأمن.

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ما فتئنا نشهد على الساحة الدولية عددا من التطورات التي تبشر بإحلال الاستقرار السياسي والسلام في العالم. ومؤخرا تشاطرنا الفرح العالمي بإعادة التوحيد السلمي لهونغ كونغ مع الوطن الأم. ولا بد من تقديم التهنية للمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية على إسهامهما الهام في السلام

هي لذلك استجابة حسنة التوقيت وجديرة بالترحيب لندائنا المشترك من أجل إعادة توجيه وإعادة تنشيط الأمم المتحدة.

وليسوتو، شأنها شأن دول الجنوب الأفريقي الأخرى، قد مرت بمشاكل سياسية صعبة، تم حلها إلى حد كبير. والمشكلة الباقية هي التخلف الاقتصادي. لذلك فإننا نعلّق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي. ونذكر ضرورة تعزيز قدرة الأمين العام في هذا المجال بإعطائه نائبا يكون دوره الرئيسي، في رأينا، هو تنسيق جهود المنظمة وتوجيه جميع كيانات الأمم المتحدة الناشطة في مجال التعاون من أجل التنمية.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا المبادرة الرامية إلى تسهيل الأداء الموحد والتعاوني لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية بعمليات التنمية على المستوى الميداني، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الطابع المميز لهذه الكيانات والحفاظ عليه. وما فتئت الصناديق والبرامج المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة تشكل أداة هامة لتحسين التعاون الإنمائي الدولي وخاصة في البلدان النامية. وإن تعزيز تنسيق وتجميع الموارد والخدمات فيما بين الصناديق المتخصصة سيؤدي ليس فحسب إلى تحسين التخطيط بل سيؤدي أيضا إلى تعظيم أثر البرامج وتقليل التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى.

الواقع أن ليسوتو، على الرغم من صغرها، قد أسهمت فعلا في العمل على بلوغ هدف تحقيق الحضور الموحد للأمم المتحدة في الميدان. فحكومة ليسوتو، باستخدام مواردها الوطنية، قد أنشأت "دار الأمم المتحدة"، التي هي مجمع مكاتب سيضم جميع الممثلين الميدانيين لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في عاصمتنا. وهذه الدار قد افتتحت وسلمت لمنسق الأمم المتحدة المقيم قبل خمسة أيام، في يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وإن اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق دائر بتمويل قدره ١ بليون دولار اقتراح له وجاهته. لكن اسمحوالي أن أسارع بالتأكيد على أنه لا بد من الالتزام الواضح من جانب جميع الدول الأعضاء باحترام التزاماتها التعاھدية بسداد أنصبتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط بغية كفالة السلامة المالية لمنظمتنا. ونحن نؤمن أن الصندوق الدائر المقترح لن يكون مع ذلك إلا مسكّنا وقتيا. على أن هذا الصندوق لا ينبغي أن يكون وسيلة لرفع اللوم

الصراع تجديد التزامها بعملية السلام والامتناع عن أية أعمال قد تعرض للخطر أية تسوية تفاوضية.

إن استمرار اندلاع الصراعات المسلحة في مختلف أرجاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، مصدر قلق لنا جميعا. وتضع هذه الصراعات عبئا ثقيلا على موارد الأمم المتحدة وعلى قدرة المنظمة على صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، أحسنا بالتشجيع بسبب الموقف الإيجابي لبعض البلدان المتقدمة النمو والاهتمام الذي أبدته في السنوات القليلة الماضية للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعزيز قدرة أفريقيا في مجال الوقاية من الصراعات. ونرحب أيضا بمبادرة اليابان استضافة مؤتمر دولي بشأن الوقاية من الصراعات، سيعقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتؤكد هذه المبادرات في مجملها المسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتق البشرية لضمان تمتع الشعوب في كل مكان بالحق في السلام والتنمية وبقدسية الحياة.

وتشعر ليسوتو عموما بالتشجيع من جراء التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح بالتوقيع مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من فتور التوتر في العلاقات الدولية، يجب أن يظل نزع السلاح يحظى بأولوية قصوى في جدول أعمال المجتمع الدولي من أجل تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وقد أسهمت أفريقيا بالفعل إسهاما إيجابيا في عملية نزع السلاح بالتوقيع، في مصر، على معاهدة بليندانا معلنة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتشكل المفاوضات الدولية التي جرت مؤخرا في أوسلو بشأن فرض حظر على الألغام المضادة للأفراد خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. وتؤيد ليسوتو بالكامل عملية أوتاوا وتحث جميع البلدان على الانضمام إليها كيما يمكن النجاح في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بإبرام معاهدة عالمية حقا تحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها.

في العام الماضي، برهنت الجمعية على وجود تأييد دولي واسع ومتزايد لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة باعتمادها بالإجماع القرار ٢٠٧/٥١، الذي يحدد منتصف عام ١٩٩٨ موعدا لعقد مؤتمر دبلوماسي للانتهاك من وضع واعتماد اتفاقية لتأسيس تلك المحكمة. ويشجعنا التقدم

العالمي، وعلى الدرس القيم الذي قدمناه للمجتمع العالمي في ميدان حل المنازعات عن طريق الحوار.

وفي منطقتنا شهدنا بزوغ جمهورية الكونغو الديمقراطية الجديدة من بوتقة ديكتاتورية من أبشع الديكتاتوريات في تاريخ العالم. والآن يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهود الرامية إلى إعادة البناء الاقتصادي وتوطيد الديمقراطية والمساءلة في بلده.

وكان قبول جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بداية هذا الشهر دليلا على عزم بلدان الجنوب الأفريقي على أن تسهم إسهاما إيجابيا في جهود التعمير التي يبذلها الشعب الكونغوي.

ونستمد أيضا قدرا كبيرا من التشجيع لرؤية الاستقرار والديمقراطية يعودان مؤخرا إلى ليبيا بفضل مساعدة البلدان المجاورة في المنطقة.

إلا أن تراجع سيراليون إلى حالة الفوضى والاضطراب بعد الجهود العظيمة التي بذلها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد يبقى مصدرا للقلق الشديد. وتضم ليسوتو صوتها إلى الدعوة التي وجهتها الدول الأفريقية إلى المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بالطغمة العسكرية في سيراليون والصمود في عزمته على إعادة الديمقراطية والشرعية الدستورية إلى ذلك البلد.

وفي أنغولا، لا يزال تعنت قيادة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (اتحاد يونيتا) يؤدي إلى تبيد المنجزات التي أحرزت سعيا إلى تحقيق السلام. والأمم المتحدة تدين لشعب أنغولا بالقيام، من خلال مجلس الأمن، بإنفاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد اتحاد يونيتا كإشارة لمن يعترضون طريق السلام بأنهم لن يسمح لهم بالنجاح بعد الآن.

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في الشرق الأوسط تخيم بظلالها على مستقبل بدا واعد بتحقيق السلام عن طريق التفاوض. وأدت التحركات الكاذبة إلى تصعيد التوتر في المنطقة بدلا من تخفيفه. وإننا نهيئ بإسرائيل، كما فعلنا دوما في الماضي، أن تنفذ تنفيذا كاملا جميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى التسوية السلمية للصراع في المنطقة. ويتعين على جميع أطراف

تعزيز فعالية وقدرة الصناديق والبرامج العاملة في مجال المساعدة الإنمائية.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن الأمم المتحدة، بفضل الرؤيا التي جلبها الأمين العام، السيد كوفي عنان، إلى المنظمة خلال الفترة الوجيزة من توليه منصبه، يمكنها أن تتصدى، وستتصدى، للتحديات التي تنتظرها في السنوات القادمة. وإن ترشيد هياكل المنظمة وأساليب عملها سيمكننا بالتأكيد من تحقيق أهدافنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي معالي السيد كيسييه موجومارت توكايف، وزير خارجية كازاخستان، وأعطيه الكلمة.

السيد توكايف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه لمنصبه الرفيع، الذي يدل على نحو مقنع، بأن سمعة أوكرانيا، وهي من مؤسسي الأمم المتحدة، تحظى باعتراف واسع النطاق. وبالنسبة للدورة الحالية، التي تنعقد انطلاقاً من روح تجديد هذا المحفل العالمي، فإن ذلك ينطوي على دلالات كثيرة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق السيد غزالي اسماعيل، على إسهامه الكبير في العمل الناجح للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وتعتقد كازاخستان أنه ينبغي للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تصبح أداة ذات فعالية كبيرة تساعد في الانتقال السلس إلى قطبية متعددة الأطراف حقيقية، وإنشاء شراكة اقتصادية عالمية، وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية. ونحن، من جانبنا، على أهبة الاستعداد للإسهام في اعتماد قرارات هامة داخل الأمم المتحدة بشأن مسائل العصر الملحة.

واضطلع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بمهمة كبيرة للغاية تتمثل في إصلاح المنظمة. وليس هناك من شيء أصعب من العيش في أوقات التغير؛ وتزداد الصعوبة بالنسبة لمن يصنع هذه التغييرات. ولهذا فإننا نقف تماماً إلى جانب الرجل الذي يقف على رأس الأمم المتحدة، ونرحب بمبادراته وبمسار عمله. وتؤيد كازاخستان اقتراحات الأمين العام المتعلقة بهيكل للقيادة والإدارة أكثر فعالية، وثقافة إدارية جديدة وتحولات هيكلية داخل المنظومة.

الذي أحرز خلال الدورتين الماضيتين للجنة التحضيرية، المعقودتين في شباط/ فبراير وآب/ أغسطس.

وإننا نقدر عرض الحكومة الإيطالية السخي باستضافة هذا المؤتمر، وقد حان الوقت للبدء في وضع الترتيبات اللازمة لعقده، وإن القيام من جديد بتأكيد الموعد المقرر في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ سيمكن الحكومة الإيطالية من البدء بالترتيبات السوقية اللازمة لضمان إنشاء المحكمة قبل نهاية القرن. وتؤيد ليسوتو هذا الموعد تأييداً تاماً ودون أي تحفظ. ولا نزال على اقتناع بأن إنشاء المحكمة في وقت مبكر سيوفر ميزة وجود نظام يستهدف خدمة الصالح العالمي المشترك عن طريق منع تحول أعمال العنف التي تنشب محلياً إلى أزمات أمنية ذات عواقب عالمية، وردع التكرار المستمر لجرائم إبادة الجنس والجرائم الجماعية الأخرى ضد البشرية التي تقض مضجع العالم منذ نورمبرغ وطوكيو.

لعل الأعضاء يتذكرون الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في جنوب أفريقيا قبل عامين، والتي كان البند الرئيسي في جدول أعمالها تشجيع النمو والتنمية المستدامة في ظل اقتصاد يتسم بالعولمة والتحرر. وفي فترة ما بعد الدورة التاسعة للمؤتمر، يبقى التحدي الرئيسي المائل أمامنا أن نزيد إلى أقصى حد الأثر الإنمائي لهذا الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة والتحرر. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضمان عدم تهيمش أو حتى إقصاء البلدان الأضعف من المشاركة بنشاط في التجارة الدولية مهما بلغت التكلفة.

وعندما اجتمعنا في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، المعقودة قبل أربعة أشهر فقط، أعربنا جميعاً عن قلقنا العميق من أن الاتجاه العام للتنمية المستدامة في البلدان النامية أسوأ اليوم بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٩٢. فلا يزال الفقر والتدهور البيئي يكربان حياة الملايين من الناس في كثير من أجزاء العالم. وتؤكد الإحصاءات المفزعة على الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحسين حظ المساكين من أبناء شعوبنا. وتؤكد بشكل خاص على أن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية تلعب دوراً حاسماً وفريداً في تمكين كل بلد نام من أن يواصل توجيه إدارة عملياته الإنمائية، وأن الأموال والبرامج المتاحة في إطار منظومة الأمم المتحدة لا تزال تشكل وسيلة هامة للنهوض بالتعاون الإنمائي الدولي. وبهذه الروح نؤيد الجهود الرامية إلى

من أجل ضمان توازن المصالح وضمان تجسيد كاف للوقائع الجغرافية السياسية القائمة. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار أنه بغية الحفاظ على فعالية مجلس الأمن، ينبغي أن يكون عدد أعضائه محدودا. وفي الوقت نفسه، نرى أن من الضروري التدليل على الاحترام المناسب للمقترحات الأخرى التي تقدمها الدول الأخرى والاتفاقات إليها.

لقد استخدمت كازاخستان في مناسبات عديدة هذا المنبر الرفيع للتأكيد على ضرورة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة. وتنطوي هذه الأنشطة على أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. ولهذا السبب، فإن رئيس كازاخستان، عندما خاطب الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، استرعى مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي للمشاكل البيئية الحادة التي ورثها بلدي. وأشار إلى مناطق الكارثة الإيكولوجية في بحر آرال وفي منطقة التجارب النووية السابقة في سميلا-اتنسك.

ومشكلة بحر آرال ذات بُعد عالمي. فقد وجدت ذرات الرواسب الملحية من هذه المنطقة في أوروبا، وكذلك في محيط القطب الشمالي. وتشهد منطقة بحر آرال نقصا خطيرا جدا في المياه العذبة، وتدهورا في صحة السكان والبيئة الطبيعية.

وتم إجراء ٤٧٠ تضييحا نوويا في موقع التجارب في سميلا-اتنسك، الذي كان أكبر موقع للتجارب في العالم. وألحقت هذه التجارب ضررا هائلا بصحة السكان والبيئة. ونعتقد أن الأسلحة النووية تمثل مأساة تؤثر على جميع شعوب العالم. وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن رئيس دولتنا تحدث عن مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الضرر الذي ألحقته بالسكان وبالبيئة الطبيعية للدول التي أجريت فيها التجارب النووية. ويمكن الاضطلاع بهذه المسؤولية من خلال إنشاء صندوق دولي لإصلاح صحة السكان وبيئة المناطق المتأثرة بالتجارب النووية.

وإن قرار رئيس بلدنا بإغلاق موقع التجارب في سميلا-اتنسك ينبغي اعتباره إسهاما هاما في نزع السلاح النووي ينطوي على أهمية تاريخية.

استضافت كازاخستان هذا الشهر مؤتمرا دوليا بشأن حظر الانتشار النووي، وذلك بمبادرة من الرئيس نزارباييف. وزار المشتركون في المؤتمر مواقع

وإننا نؤيد التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان التنمية المستدامة. وفي رأينا، إن فريق الأمم المتحدة للتنمية المقترح يستحق التأييد. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على استقلال وتميز الصناديق والبرامج التي يجرى تعزيزها، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وهي منظمة ذات سمعة حسنة تقوم بالكثيرا جدا من العمل من أجل الأطفال، بما في ذلك عملها في كازاخستان.

والأزمة المالية للأمم المتحدة مسألة ملحة تتطلب إيجاد حل لها. وبرنامج الإصلاحات الذي اقترحه الأمين العام يقدم تدابير لإصلاح الحالة التي وجدت المنظمة نفسها فيها. ولا ريب أن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة يتوقف على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها للمنظمة. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تكتنف المرحلة الانتقالية، تحاول كازاخستان أن تفي بالتزاماتها المالية. وفي الوقت نفسه، نرى أن من الضروري زيادة تحسين جدول الأنصبة المقررة على أساس القدرة الفعلية للدفع.

وكازاخستان، بوصفها من الدول التي انضمت إلى نظام الترتيبات الاحتياطية، تؤيد تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بالأنشطة الوقائية وأنشطة حفظ السلم. ونرحب بمقترحات الأمين العام بشأن مسائل نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، ونؤيد تدابير المتعلقة بحقوق الإنسان، والجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب.

وكازاخستان على استعداد للاشتراك في الجهود الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة في معالجة المسائل الدولية الملتهبة. ويؤيد بلدي عقد "جمعية الألفية" في سنة ٢٠٠٠. وهذه الفكرة تنسجم ومبادرة الرئيس نور سلطان نزارباييف لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للإصلاح عشية حلول القرن الحادي والعشرين.

وفي رأينا أنه ينبغي الاضطلاع بإصلاحات الأمم المتحدة بطريقة متكاملة، على مستويات مختلفة وفي اتجاهات متنوعة. وفي الوقت نفسه، فإن من المستحيل تجاهل أن العنصر الأساسي في هذه الإصلاحات هو إصلاح مجلس الأمن نفسه. وأعلنت كازاخستان مرارا تأييدها لألمانيا واليابان كمرشحين للعضوية الدائمة في المجلس. وإذ ندعم توسيع عضوية المجلس من فئتي العضوية فيه، نعتقد أنه يمكن إدراج ممثلي البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كأعضاء دائمين فيه

ويجب اعتبار توقيع اتفاقات فريدة في نوعها بين كازاخستان، وروسيا وقيرغيزستان وطاجيكستان وجمهورية الصين الشعبية بشأن تدابير بناء الثقة وخفض القوات المسلحة في مناطق الحدود، إنجازا كبيرا في مجال الأمن الدولي.

ونلاحظ بعين الارتياح توقيع الاتفاق العام بشأن إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، مما يمثل نجاحا كبيرا في تسوية أطول نزاع فيما بين بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، تحت إشراف الأمم المتحدة. وكازاخستان هي إحدى الدول الضامنة لعملية السلام في طاجيكستان. ونعتقد أن على كل المعنيين بالأمر أن يضمنوا اعتماد التدابير العملية لتسهيل تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت، وتسليم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد القومي.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان. ونحن في كازاخستان مقتنعون بأن في الاستطاعة تحقيق السلام في ذاك البلد عن طريق المفاوضات السياسية بين كل الأطراف المشتركة في هذا الصراع، تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية إحلال السلام وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ذاك البلد الذي عانى الكثير.

إن كازاخستان المتزمة بمثل التحديد، قد شرعت بحزم في اتخاذ منهج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق الديمقراطية في الحياة الاجتماعية. وأصبحت الإصلاحات في بلادي مسألة لا عدول عنها. وتستكمل خصخصة الاقتصاد، وما زال مستوى التضخم منخفضا بصورة ثابتة، والعملية الوطنية مستقرة وسائلة، ولأول مرة في غضون خمس سنوات ونيف من الاستقلال، سجلنا نموا اقتصاديا. وكازاخستان مفتوحة أمام العالم الخارجي وتتيح فرصا كبيرة للاستثمار. وتصدر دولتنا دول الكمنولث المستقلة في معدل الاستثمارات الخارجية للفرد الواحد. ونعتقد بقوة أن كازاخستان ستأخذ مكانها بثبات في عمليات الاندماج العالمية وستصبح عضوا كاملا في الجمعيات والمنظمات الاقتصادية الرئيسية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لتأييد الأمم المتحدة لاقتراح الرئيس نزارباييف بشأن إنشاء هيئة مشتركة لآسيا الوسطى تحت إشراف لجنيتين إقليميتين وهما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي

التجارب السابقة وغدوا أكثر اقتناعا بالحاجة إلى مساعدة كازاخستان التي تعمل على التغلب على نتائج التجارب النووية التي حدثت طوال أكثر من نصف قرن.

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الأمن البيئي يحظى بأعلى الأولويات في منطقة آسيا الوسطى. ولذا اعتمد رؤساء دول آسيا الوسطى في اجتماع عقد في ألماتي في شباط/فبراير الماضي، إعلانا أعلنوا فيه عام ١٩٩٨ سنة حماية البيئة في منطقتنا، وبتأكيد الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونحن ممتنون للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتأييده فكرة إنشاء مثل هذه المنطقة في رسالته التي وجهها إلى المشتركين في مؤتمر سيبالا تنسك.

إن كازاخستان بوصفها دولة موقعة على اتفاقية حظر الانتشار، تلتزم بشدة بنظام عدم الانتشار، وتعتبره مهما للمساهمة في زيادة تدعيمه بفعالية. وتؤيد دولتنا بقوة أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن توقيع هذه الوثيقة من أهم الأحداث التاريخية في هذا القرن الذي يشارف على الانتهاء. وندعو كل الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

إن كازاخستان، اعترافا منها بأهمية خفض الكبر في عدد الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر، اتخذت قرارا بإعلان وقف تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما في ذلك إعادة تصديرها ومرورها عبر الحدود اعتبارا من ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

واتخذت كازاخستان خطوات ثابتة لتعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي. وإن المبادرة التي قام بها نور سلطان نزارباييف للدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، والتي طُرحت لأول مرة أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، تتشكل حاليا على الصعيد العملي. ونعتزم في عام ١٩٩٨ عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المعنية لبحث مشاكل الأمن في آسيا.

لقد أصبح تشكيل كتيبة من آسيا الوسطى تحت إشراف الأمم المتحدة عاملا في الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، وتوفيرا للدليل الواضح على تنفيذ الاقتراح الذي تقدم به رئيس دولتنا. وقامت مؤخرا الكتيبة بتمريناتها الأولى بنجاح في كازاخستان.

للسفير غزالي اسماعيل، الممثل الدائم لماليزيا، على الطريقة الدينامية التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين. كذلك أود أن أشيد بالسيد كوفي عنان، أميننا العام الجديد. ففي الأشهر التسعة الأولى لتوليته منصبه، وفي وقت حاسم على وجه خاص بالنسبة للأمم المتحدة، أظهر صفات قيادية عظيمة. وأود أنؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إننا نعيش في عالم أكثر ترابطا من أي وقت مضى. وتعني العولمة إنه إذا اتخذت الحكومات والمجتمعات إجراءاتها معا، أمكنها أن تواجه على أحسن وجه التحديات العالمية مثل إشاعة الديمقراطية، واستئصال شأفة الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستجابة للطوارئ الإنسانية، وحل مشاكل اللاجئين. إن المشاكل الدولية تتطلب حولا دولية، ويتعين على المجتمع العالمي أن يعمل معا لكي يعالجها على أساس القانون الدولي، من خلال حوار بناء للمجتمع الدولي برمته.

وهذا يقودني إلى منظمنا، وهي هيئة فريدة - بل الهيئة الوحيدة - لهذا التعاون، وإلى المقترحات المتممة والواسعة النطاق للإصلاح التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/51/950) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، بعد مجموعة إصلاحاته الأولى المقدمة في آذار/مارس. لقد اضطلع الأمين العام كوفي عنان بمهمة إصلاح صعبة، جامعا الجمع اللازم بين الطاقة والحيطة. وأود وأن أقول أولا إننا نرحب بهذا التقرير ونقدم دعمنا الكامل لتحقيق أهدافه. وآمل أن تؤدي عملية الإصلاح إلى نتائج ملموسة قبل انتهاء العام الحالي. ونضم صوتنا إلى البلدان التي أكدت أن الإصلاح يجب ألا يكون ممارسة في تخفيض التكاليف بل مسألة تهدف إلى تعزيز دور المنظمة بوصفها محفلا عالميا نشطا وفعالا.

ونقدم الترحيب والتأييد لاقتراح الأمين العام بإنشاء منصب نائب للأمين العام يكون له دور خاص في ضمان نجاح الأنشطة والبرامج التي تشترك فيها القطاعات الوظيفية ووحدات الأمانة العامة. ونؤيد بوجه خاص اقتراح الأمين العام بتعيين امرأة مؤهلة في هذا المنصب. ونرحب أيضا بالاقتراح بأن يحل مكتب لتنسيق الإغاثة الطارئة محل إدارة الشؤون الإنسانية، ونأمل أن يسفر هذا التدبير عن التغييرات اللازمة لكفالة تنسيق أكثر كفاءة لأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام جدا.

غضون أيام قلائل، سيحضر رئيسا هاتين اللجنتين إلى بلدنا. وسرّع في برنامج خاص للجننتين لدول آسيا الوسطى، وسيُفتح مكتب مشترك للمنظمتين في ألماتي.

وأود أن أشير إشارة خاصة إلى أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي، التي انضمت إليها سبع دول جديدة من بينها كازاخستان. ورغمنا عن هذا، فقد تمكنت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من بلوغ مستويات من التعاون والتفاعل بينها تبشر بالخير.

إن الإعلان الذي اعتمدته قمة منظمة التعاون الاقتصادي في شهر أيار/مايو الماضي يتيح فرصة لإقامة ممرات وطرق جديدة لنقل المواد الكربونية والهيدروجينية. كما أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى بلدان أخرى عديدة في آسيا وأوروبا مهتمة بتنميتها بنفس القدر.

وسوف يتوقف شكل المنظمة حينما يحل القرن الحادي والعشرون على القرارات التي نتخذها عقب مناقشاتنا لإصلاح الأمم المتحدة. ومنذ سنوات، وضعت طاقة داخلية هائلة في ميثاق الأمم المتحدة. وصممت الأمم المتحدة لعالم قائم على مبادئ الشراكة والتعاون، لا على المجابهة الشاملة. ومن المهم أيضا أن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمكن تسميته دعامة مؤسسية للمنظمة، هو وثيقة متوازنة بدرجة عالية وخالية من أي تحيز ظاهر لصالح اتجاه أو لآخر، مما مكن الميثاق، إن جاز القول، من أن يصبح مدونة سلوك للعلاقات الدولية الحديثة التي لا يحق لأية دولة متحضرة أن تغفلها. والقرارات التي تتخذ الآن يجب أن تكون متوازنة بقدر الإمكان وألا تكون مجرد تدابير مؤقتة أو مخصصة. هذا هو أحد المطالب الرئيسية المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة.

ويجب أن تخرج الأمم المتحدة من عملية الإصلاح، متجددة وأكثر فعالية وأكثر كفاءة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لوزيرة خارجية ليختنشتاين، معالي السيدة أندريا ويللي.

السيدة ويللي (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومة ليختنشتاين أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأود أن أعرب أيضا عن شكري وعرفاني

ولئن كان اعتماد المعاهدة يشكل معلما في تاريخ كل من نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي، فإن هناك حاجة إلى مواصلة اتخاذ الخطوات، وسيكون من العناصر الحاسمة في هذه الجهود مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في الاجتماع الذي يعيد هذه العملية إلى أوتارها في كانون الأول/ديسمبر. وتنوي ليختنشتاين أن توقع على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وتلتزم بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وإنشاء محكمة جنائية دولية مجال آخر استطعنا إحراز تقدم كبير فيه أثناء العام الماضي، ونحن نقرب من تاريخ عقد المؤتمر الدبلوماسي الذي يعتمد فيه النظام الأساسي للمحكمة. ونؤيد تأييدا تاما إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الذي يشكل معلما في تاريخ القانون الدولي، وما زلنا على اعتقادنا بأن هذه المحكمة يجب أن تكون قوية ومستقلة إذا أريد لها أن تسهم إسهاما فعالا في حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي. ومن الهام للغاية أن توافق الجمعية العامة في هذه الدورة على المواعيد الدقيقة للمؤتمر الدبلوماسي وأن يسمح الاتفاق على المواعيد بأكبر مشاركة ممكنة من جانب الدول الصغيرة التي تهتم اهتماما خاصا بهذه المسألة.

اعتمدنا قبل عامين إعلان وبرنامج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتم اتخاذ مبادرات وإجراءات لتنفيذ هذه الالتزامات. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت حكومة ليختنشتاين عددا من التدابير المناسبة، ويجري حاليا إعداد مجموعة شاملة تشتمل على تفاصيل إجراءات أخرى.

إن دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية وفي حفظ السلام وغياب المرأة المستمر من مفاوضات السلام مثار قلق خاص لوفدي. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة المرأة في حل الصراعات، لأن المرأة تقدم للدبلوماسية الوقائية ولحفظ السلام أيضا وجهات نظر ونهج ابتكارية مختلفة. ووصول المرأة على قدم المساواة إلى مواقع صنع القرار على جميع المستويات وإلى هياكل السلطة ومشاركتها التامة فيها، بما في ذلك الاضطلاع بالمهام المنطوية على تحد، كأن تعمل ممثلا خاصا للأمين العام من المسائل الهامة أيضا في ميدان تعزيز وصون السلم والأمن.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء في الصراعات المسلحة، بما في ذلك اللاجئين. فالنساء معرضات بشكل

واقترح الأمين العام أيضا إدماج حقوق الإنسان ضمن كل الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة، ونؤيد هذا النهج كل التأييد لأنه يبين الطبيعة الشاملة والمستعرضة لحقوق الإنسان. ومما يجعلنا نشعر بالامتنان أن نرى السيدة ماري روبنسون في منصبها الجديد مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. نتمنى لها النجاح في مهمتها الصعبة ونتعهد لها بتقديم دعمنا التام. ونحن على ثقة من أن تعيينها يعطي زخما إضافيا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل أنحاء العالم، وإن دمج مكتبها مع مركز حقوق الإنسان يتيح لها قاعدة مؤسسية متينة تستمد منها مسؤوليتها الرئيسية عن أنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. إلا أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا جرى التغلب في نهاية المطاف على النقص الذي شهدناه لمدة طويلة في تمويل برامج حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان شاغل مشروع للمجتمع الدولي، وهذا يجب أن يظهر في تخصيص الموارد الكافية لها من الميزانية الاعتيادية.

ولا نزال نشعر بقلق شديد أيضا إزاء الحالة المالية العامة المقلقة للمنظمة. ومن الواضح أنها ترتبط بعدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها بالتسديد الكامل والفوري لأنصبتها المالية المقررة. ومن المهم أن نذكر أن أفضل جهود الإصلاح ستتعثر تعثرا خطيرا ما لم يجر إصلاح النواحي المالية للمنظمة.

منذ اجتماعنا الأخير في نيويورك للمناقشة العامة في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، جرى الاضطلاع بجهود رئيسية، بل حاسمة للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأصبحت هذه المسألة في الواقع قضية عالمية يعززها الأفراد والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، وتحركها الحكومات التي التزمت بعملية أوتاروا للتوصل إلى حظر عالمي على الألغام الأرضية. وهذا مثال قيّم يقتدى به. ولا تزال ليختنشتاين ملتزمة بالقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذلك نؤيد بكل شدة نتائج المفاوضات التي جرت مؤخرا في أوصلو. ويسعدنا على وجه الخصوص أنه تسنى الاتفاق على نص نهائي بسيط وليس به استثناءات ولا تحفظات ولا ثغرات. ونرى أنه ما من شيء يقربنا من هدف القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد سوى هذه المعاهدة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر كل من بذلوا جهودا بارزة في سبيل قضية أوتاروا، وبخاصة حكومات كندا والنمسا وبلجيكا والنرويج، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية.

يستحق تقديرنا البالغ على كفاءته العالية في إدارة أعمال ومداولات الدورة السابقة لهذه الجمعية. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للأمين العام، صاحب السعادة كوفي عنان، لما بذله وببذله، منذ توليه هذا المنصب، من نشاط وعمل ذوووب لا يكل من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها وكفاءتها.

اعتقد البعض أن انتهاء ما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة سيفضي إلى تهوء ظرف مناسب لقيام علاقات دولية سوية قوامها الاحترام المتبادل والتعاون المثمر والبناء بين المجتمعات البشرية. غير أن ما أسماه سعادة الأمين العام بحق "الهيأ الجنوني" ما لبث أن عصف بذلك الاعتقاد، كما عصف بمناطق عديدة من العالم ولا يزال.

يرجع هذا "الهيأ الجنوني" لانفراد دولة واحدة بالترع على القمة. ولقد شجعها هذا التفرد على التماذي في بسط سلطانها وتوسيع رقعة ومجالات عدوانها، وفرض شروطها، ولم تعد ترى سوى مصالحها، وتجاهلت بل حاربت حتى مصالح حلفائها. أما من كشف عن هذه التوجهات ورفض تقديم فروض الولاء والطاعة لغير الله فقد سمي "بالخارج على القانون".

إن انتهاء ما اصطلح على تسميته بالحرب الباردة أفقد العالم ذلك التوازن في القوى الذي أمّن مظلة واقية لكل الدول الصغيرة والفقيرة والضعيفة، بل وغيرها كذلك.

إن أهم مطلب دولي الآن هو العمل الجاد من أجل خلق أي نوع من أنواع التوازن الدولي للمحافظة على ما تبقى من استقلال للدول، وحرية للتفكير والتدبير، ثم إصلاح ما أفسده التفرد والطفغان خلال مرحلة "الهيأ الجنوني"، الذي لا يزال مستمرا برغم تراجع حدته نسبيا.

إن هذه المنظمة استخدمت استخداما سلبيا من قبل هذا المتفرد، المترع وحيدا على القمة، ضد الشعوب وضد الدول وضد الأقاليم، التي انضمت إلى هذه المنظمة طلبا للحماية والأمن والسلام والتعاون.

لقد استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات من مجلس الأمن بغير اختصاص ضد كل من قال لا للتفرد ولا للطفغان، أو دافع عن استقلال بلاده وحرية قراراتها واختياراتها. وهذه القرارات التي استصدرت خلال أكثر

خاص للتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، قبل فرارهن وبعد أن يصبح لاجئات. ويُعترف في منهاج عمل بيجين بوضوح بالحاجة إلى توفير الحماية والمساعدة والتدريب للاجئات والمشرذات.

في عام ١٩٩١، قدمت ليختنشتاين لأول مرة مبادرة بشأن الحق في تقرير المصير، هدفها النهائي تمكين الدول التي تواجه مشاكل داخلية - سواء أكانت بين الحكومة المركزية والطوائف أو بين الطوائف داخل الدول - من التصدي لهذه المشاكل بطريقة سلمية وممرنة على أساس القانون الدولي ومن خلال الحوار البناء. ومنذ ذلك الوقت، قمنا بتعزيز وزيادة تطوير آرائنا، ونود أن نشكر جميع الذين قدموا لنا الدعم النشط في هذا المسعى.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، سيواصل برنامج ليختنشتاين لأبحاث تقرير المصير في كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون، سلسلة مؤتمرات المكرسة لقضايا الحكم الذاتي والإدارة الذاتية. وأود هنا أن أجدد دعوتنا للجميع لحضور المؤتمر القادم، الذي سيعقد يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يوفر هذا المؤتمر فهما أعمق للقضايا المعقدة التي يقوم عليها مفهوم تقرير المصير، الذي لعب دورا بارزا في تاريخ منظمنا. ونأمل أن تكون هذه المبادرات إسهاما إيجابيا في عمل الأمم المتحدة في المستقبل.

بيد أن قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع تحديات المستقبل ستتوقف على قراراتنا المتصلة بإصلاح المنظمة، وهي قرارات يتعين علينا اتخاذها الآن. واليوم، أود أن أجدد التزام ليختنشتاين بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للإسهام قدر المستطاع حتى لا تضيع منا فرصة تجديد الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس بعثة الجماهيرية العربية الليبية، سعادة السيد أبوزيد عمر دورده.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): باسم وفد بلادي، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تهنئتنا الحارة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. إن اختياركم لهذا المنصب الرفيع يعكس مدى تقدير المجموعة الدولية لبلدكم الصديق، وثقة أعضاء الأمم المتحدة في قدرتكم على تحمل أعباء هذه المسؤولية الكبيرة. إن سلفكم السفير رضا على اسماعيل،

إن القارة الأفريقية التي تعتبر أكثر المناطق في العالم تخلفاً ونحن في نهاية القرن العشرين، لا تعتبر في حقيقة الأمر مسؤولة عن هذا التخلف. فمراجعة محدودة لتاريخها، ونظرة فاحصة لحاضرها تكشفان على الفور أن كافة مشكلات أفريقيا، من عدم استقرار سياسي لأجزاء منها، ومن تخلف اقتصادي لأكثر بلدانها إن لم نقل كلها بدون أي استثناء، إنما تسبب فيها أولئك الذين استعمروها ورسموا الحدود السياسية لبلدانها. فلا توجد دولة أفريقية واحدة قامت برسم حدودها مع جاراتها. بل إن الدول المستعمرة هي التي فعلت ذلك، فقسمت القبائل والعشائر والطوائف بين الدول فبذرت بذلك، مبكراً وفي غفلة من الجميع، بذور ما نراه الآن من صراعات اجتماعية في أكثر أركان القارة. وهو عمل مقصود ضمن السياسة الشهيرة بـ "فرق تسد".

وكما رسموا الحدود، فهم أيضاً من نهبوا الثروات الطبيعية، وهم محتكروها الآن. والدول التي تحاول، أو تجرؤ على تحرير ثرواتها يحاصرونها بالمقاطعة وباستخدام كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية، بما فيها المسماة دولية، بحيث لا يترك لها أي خيار سوى الانصياع لشروطهم أو تحمل تبعات ونتائج مواجهتهم.

كل الذي جرى في قارتنا الأفريقية خلال الفترة المنقضية وما يجري الآن، يجب أن يتحمل مسؤوليته أولئك الذين تسببوا فيه أصلاً. ومقولة إن على أفريقيا أن تساعد نفسها هي مقولة حق يراد بها باطل، لأنها تحمل في طياتها محاولة للتنصل من مسؤولية نتائج ما زرعه في حقب لم تتجاوز ذاكرة الأجيال المعاصرة بعد.

إن من تهمه أفريقيا فعلاً لا يضع ويفرض الشروط لمساعدتها. إن أفريقيا مستعدة لمن يساعدها، لكنها لا تقبل من يملي الشروط عليها.

إن بلادي تؤكد أن ما صدع به فخامة الرئيس روبرت موغابي، رئيس زمبابوي ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، هنا في الجمعية العامة، وكذلك في الجلسة التي خصصت بمجلس الأمن يوم ٢٥ من هذا الشهر، هي كلمة كل أفريقيا، وهي كلمة كل الأفارقة. وبلادي تحيي فخامة الرئيس موغابي من هذا المكان، وتردد ما قاله: "إن أفريقيا لا تطلب صدقة من أحد". وعلى أولئك الذين يريدون الحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن أن يتذكروا أفريقيا دائماً، لا أن يتذكروها فقط عندما يحتاجون

سنسوات الهياج جنونا، أي أوائل هذا العقد، ألبست رداء ما يطلق عليه خطأ "الشرعية الدولية"، في حين أنه لا شرعية ولا دولية لمثل هذه القرارات التي استصدرت بالفرض والتهديد لكل العواصم المعنية، في حينها وفي كل الأحيان بعدها، لفرض استمرارها. إن الفقرة ١٠٢ والفقرة ١٠٣ من تقرير الأمين العام عن الإصلاح (A/51/950) تشهدان بقوة وجلاء أن هذه القرارات ليست فقط فاقدة للشرعية الدولية بل وواجبة المراجعة بالإلغاء.

إن العولمة التي تعني فقط فرض مصالح ومصطلحات وثقافة وقيم وتقاليد ذلك المتفرد المترع على القمة ليست عولمة، بل تتويج المترع على القمة على كل العالم.

إن ما يؤكد هذه الحقيقة هو التناقض الصارخ بين الأقوال والأفعال. فمن يدعو لتحرير التجارة دولياً ثم يستصدر تشريعات يفرض بموجبها حظرًا تلو الحظر على حركة التجارة والمال في الدول والشعوب التي تريد أن تظل مستقلة التراب وحررة القرار من يعاقب، بموجب تشريعات أخرى يسنها، من يتعاون مع هذه الشعوب والدول من باقي دول العالم - وما نشر في صحيفة "نيويورك تايمز" اليوم حول تعاون شركة لإحدى الدول الحليفة لأمريكا مع إيران لهُو أبغ دليلاً على صحة ما نقول، من يستصدر قرارات حظر اقتصادي ضد الدول والشعوب ويتابع بمفرده تنفيذها على الجميع، من يعمل على تجريد الدول من سلاحها وتدمير ما لديها منه على نحو انتقائي، بحيث لا يملك السلاح تصنيعاً أو شراءً إلا هو ومن والاه دون بقية البشر، في حين يقدم المال والرجال والتقنية لدول أخرى منتقاة أيضاً لإقامة وتطوير صناعات حربية لكافة أنواع الأسلحة، التقليدي منها وشامل التدمير، ويحارب إلى جانبها بجيوشه وأساطيله إذا لزم الأمر، من يدعو لحقوق الإنسان في حين يرفض ويمتنع ويمنع الالتزام بها وتطبيقها لأي إنسان من غير بلده، كرفضهم حق المواطنين اللبيين في محاكمة عادلة ونزيهة، من يدعو للعمل ضد الإرهاب ثم يعرف الدفاع عن النفس والدفاع عن الشرف والدفاع ضد المحتل الأجنبي بأنه إرهاب، من يدعو للديمقراطية ثم يناصر ويدعم ويمول المنقلبين عليها كلما جاءت الديمقراطية للسلطة بمن هم ضد نفوذهم في بلادهم، إن هذه الأمثلة للتناقض بين الأقوال والأفعال؛ هذه الأمثلة للتناقض بين الدعوات الإعلامية والإعلانية والمواقف التشريعية والتنفيذية العملية تبين بجلاء أن الدعوة للعولمة هي ليست لخير العالم، والعالم ليس له منها سوى الاسم.

إن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن هذه الوضعية فهي التي خلقت الظروف المؤاتية لها وهي التي أوجدت الغطاء لها. فمن واجبها تصحيح هذه الوضعية التي أوجدتها.

إن بلادي التي تطل على البحر المتوسط بشاطئ يبلغ طوله حوالي الألفين من الكيلومترات تولي أهمية بالغة لجعله بحيرة سلام وتعاون للدول المطلة عليه. لكن ما يحول دون ذلك هو وجود قواعد عسكرية أجنبية وأساطيل حربية أجنبية في مياهه، تزعزع استقراره، وتشكل مصدر خطر وقلق دائمين لنا نحن الذين دفعنا ثمن حريتنا نصف عدد شعبنا تماما، ونحتفل ثلاث مرات في العام بإجلاء القواعد الأجنبية عن بلادنا. إن السلم والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة لن تتحقق إلا بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية وسحب الأساطيل الحربية الأجنبية من مياهها.

إن بلادي شأنها شأن بقية دول العالم النامي ترحب بما أُبرم من مواثيق دولية لحظر وتدمير أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرى أن ذلك سيكون في مصلحة البشرية جمعاء.

إن استئناف التجارب النووية بأية حجة يعتبر في حقيقة الأمر خيبة أمل كبرى في ظل المواثيق الدولية المبرمة في هذا الشأن، فضلا عن كونه خرقا لها.

إن امتلاك تل أبيب السلاح النووي وضع منطقة المشرق العربي بأكملها تحت التهديد المباشر، والخطر الدائم، وعدم الاستقرار الأكيد.

ولولا الدعم التقني والمالي ولولا الخبراء والعلماء الذين كانوا جزءا من هذا الدعم، لما أمكن إنتاج هذا السلاح في المنطقة. ويجري الآن كما هو معروف ومعلن إجراء تجارب على الصواريخ البعيدة المدى التي ستنتقل هذا السلاح المدمر إلى أهدافه في الأراضي العربية والإسلامية، وكذلك إجراء تجارب على الصواريخ الاعتراضية، وذلك كجزء من التعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب.

في المقابل تم تدمير أسلحة العراق. وتجري التهيئة لتدمير كل أسلحة العرب والمسلمين وهم المغلوب على أمرهم والمحتلة أراضيهم وتقام الأحلاف من حولهم لئلا تقوم لهم قائمة، وتؤمن واشنطن لنفسها غازهم ونفطهم وأسواقهم.

لأصوات الدول الأفريقية في المنظمة لشغل المقاعد والمناصب في المجالس وفي اللجان أو في غيرها. على أولئك وغيرهم أن يعيدوا النظر قبل فوات الأوان في أسس ومعايير علاقاتهم مع الدول الأفريقية.

أحد قادة أفريقيا قال قبل خمس عشرة سنة إن بلاده كانت تصدر طنا واحدا من الكاكاو لكي تشتري بقيمته جرارا زراعيًا واحدا، لكنها صارت مضطرة، لكي تستورد جرارا واحدا، أن تصدر إثني عشر طنا من الكاكاو. وهذا الفارق المهيول بين أسعار السلع المصنعة وأسعار المواد الخام قبل خمس عشرة سنة فيه ما يكفي من الإجابات على مجمل الأسئلة حول علاقات الآخرين بأفريقيا في شتى المجالات.

وفي هذا المثل ما يوضح بعض أسباب ما تعانيه عديد الدول الأفريقية على مختلف الأصعدة.

نقول للمستعمرين السابقين واللاحقين: "ارفعوا أيديكم عن أفريقيا، وسوف تعرف أفريقيا كيف تساعد نفسها".

لقد ثبت للجميع صحة ما قالته بلادي وتقول به باستمرار حول قضية فلسطين. ها أنتم ترون وتسمعون ما تمارسه سلطات الاحتلال في فلسطين وما تمارسه في الأراضي العربية المحتلة الأخرى من الجولان إلى جنوب لبنان، بل كل لبنان لا جنوبه المحتل وحده. لقد عقد مجلس الأمن جلسات بشأن ذلك، أجهضت قراراته بالنقض الأمريكي. وعقدت الجمعية العامة للأمم دورة استثنائية فما النتيجة؟ عليكم بذلك تجدون تفسيراً صحيحاً لما تشهده المنطقة. وما هي حُبلى به لهُوَ أخطر مما تشهدهونه الآن.

شعب العراق لا يجوع فقط، وشعب العراق لا يموت فقط. إنه يعاني ما هو أمر من الجوع وأخطر من الموت. لقد بات معروفاً أيها السادة أن بعض العراقيين اضطروا إلى بيع بعض أعضاء أجسادهم مثل "الكلى" لكي يؤمنوا قوتا لعيالهم لبعض الوقت. أية شرعية يمكن أن تبقى على حذر هذه هي نتائجه؟ وأي ادعاء بعد ذلك يقبل ممن يتشدقون بشعار "حقوق الإنسان"؟ إنهم لا يجيدون سوى استخدام هذا الشعار لغاياتهم السياسية.

ثم كيف يُسمح بتقسيم العراق واستباحة أراضيه من الأجانب وقواتهم المسلحة؟

عدد من القواعد العسكرية في بلادي أيضا والتي كانت تمتلك الشركة المعروفة باسم B.P، أو شركة البترول البريطانية، المنتجة والمصدرة للنفط، إلى الجلاء عن قواعدهما فور اندلاع الثورة في بلادي عام ١٩٦٩ وإلى تحرير ثروتهما النفطية من شركاتها بعد ذلك.

ولدى قيام الظرف الدولي الذي أسماه سعادة الأمين العام بحق "الهباج الجنوني" رأت هاتان الدولتان أن الفرصة قد حانت للعودة مجددا إلى المكان الذي طردتا منه كي تتسنى لهما مجددا السيطرة على ألفي كيلومتر من الساحل الليبي المطل والمشرّف على القارات القديمة الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا، وإعادة السيطرة على نفط بلادي وغازها وسوقها وعلى الأسواق المجاورة فيما بعد. وبعدها غسّلت أياديها من حرب الخليج ثم الالتفتت إلى ليبيا. فلم تجد الدولتان مدخلا أو ذريعة لهذه الالتفاتة ولتحقيق حلم العودة إلا الادعاء الذي عرف فيما بعد باسم قضية لوكربي.

ما هي حقيقة لوكربي بدقة وباختصار؟

إنها بدقة واختصار كما يلي:

أولا، تعرف الولايات المتحدة وتعرف المملكة المتحدة أكثر من غيرهما أن ليبيا لا علاقة لها بالبتة بهذه الحادثة الأليمة المؤسفة.

ثانيا، ادعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن لبييين اثنين وضعوا حقيبة ملغمة في طائرة تابعة للخطوط المالطية أقلعت من مالطة، وأن هذه الحقيبة كانت بدون راكب، وأن هذه الحقيبة التي لم يكن معها أي راكب قد انتقلت في مطار فرانكفورت بألمانيا من الطائرة المالطية إلى طائرة أمريكية كانت متجهة إلى لندن، وأن هذه الحقيبة التي كانت بدون راكب قد انتقلت مرة أخرى في المطار البريطاني من الطائرة المقلّة لها من فرانكفورت إلى طائرة بان أم رحلة ١٠٣ التي أقلعت بعد ذلك من ذلك المطار لتنفجر فوق قرية لوكربي باسكتلندا. لكم أيها السادة أن تتصوروا كيف أن حقيبة بدون راكب تنتقل وحدها على هذا النحو من طائرة إلى أخرى، ومن مطار لآخر بهذه الدقة.

ثالثا، أجرت حكومة مالطة تحقيقا في الموضوع أثبت أنه لم تكن هنالك أية حقيبة بدون راكب على الرحلة المذكورة، وقد أعلنت نتائج التحقيق تلك في حينها.

هذه هي الحقيقة مهما كانت مرة حتى علينا نحن العرب والمسلمين. إن بلادي تنبه العالم إلى مصادر الخطر الحقيقية لا المصادر الوهمية التي يخلق الأسباب والذرائع لتبرير تدميرها وإعادة استعمارها طوعا أو كرها.

إنه لا ليبيا ولا سوريا ولا العراق ولا إيران ولا السودان تشكل خطرا بأي مقياس من المقاييس على أمن أقاليمها ولا أمن العالم وسلمه.

الخطر، كل الخطر، على السلام العالمي والأمن الدولي مصدره واشنطن وتل أبيب ومن يحذو حذوهم. فهما اللتان تمتلكان أسلحة الدمار الشامل: فواشنطن هي التي تصنعه، وهي المصدرة له، بينما الدول المذكورة لا هي مصنعة له، ومنعتها أمريكا من استيراده، وفرضت حظرا دوليا عليها في تجارتها، ودمرت ما يملكه العراق وتهيئ لتدمير ما لدى الآخرين من أسلحة تقليدية بعضها عنى عنه الزمن.

هذا هو قانون الولايات المتحدة الذي خرجت عنه هذه الدول، فأطلقت عليها اسم الدول الخارجة عن القانون. تلکم أيها السادة هي العنصرية الجديدة - القديمة، وتلك هي اللاسامية الجديدة.

نحن نطالب بأن تُخلى منطقة المشرق العربي من أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها تل أبيب، وأن تُخضع هذه الأخيرة منشآتها التصنيعية لهذه الأسلحة للتفتيش والمراقبة الدوليين. وإننا نطالب كذلك بالتحقيق في الدعم المالي والتقني الذي أوصل تل أبيب لإنتاج هذه الأسلحة وتجريم هذا الفعل وفاعله.

إن مواثيق التعاون الاستراتيجي العسكري بين واشنطن وتل أبيب دليل على العدائية التي تكّنها لكل المنطقة وشعوبها، وعلى النوايا الحقيقية لأمريكا في المنطقة وتجاه شعوبها، وهي تدحض كل دعواها وحججها في شأن التسلح وتفصح زيفها تماما.

وإننا إذ نعرض هذا الواقع هنا، فلنكي يدرك العالم إلى أي حد نحن مظلومون، وإلى أي حد تتماهى الولايات المتحدة في استغلالنا جميعا.

لقد عمدت الولايات المتحدة التي كان لها خمس قواعد عسكرية في بلادي والتي كانت تحتكر إنتاج وتصدير النفط والغاز فيها، والمملكة المتحدة التي كان لها

الأمن بغاية منع محكمة العدل الدولية من البت في هذه القضية المرفوعة من طرف ليبيا لأن الموضوع صار معروضا على مجلس الأمن، في حين، طبعاً، أن ليبيا قد التجأت إلى محكمة العدل الدولية قبل عرض الدول المعنية للموضوع على مجلس الأمن.

كيف تم تسييس هذه القضية، ومتى؟

لقد تم تسييسها في أكثر أوقات "الهباج جنونا". لقد كان ذلك في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عندما لم يكن هناك من يقول للولايات المتحدة لا. وأصدر المجلس، كما هو معروف، تحت الضغوط المعروفة والمعترف بها، القرار ٧٣١ (١٩٩٢) الذي لم يقض بالتسليم، بل نص على أو تضمن الاستجابة لمطالب الدول المعنية، لكنه لم ينص على التسليم.

ثالث عشر، لقد تعاطت بلادي مع القرار بالاستجابة الكاملة لنصوصه ومحتواه بأن تعاونت مع المملكة المتحدة في شأن الجيش الجمهوري الأيرلندي، وتعاونت مع قاضي التحقيق الفرنسي في كافة ما طلبه، وقبلت مثول المشتبه فيهما من مواطنيها أمام محكمة عادلة ونزيهة.

رابع عشر، لم تكن غاية الولايات المتحدة ولا المملكة المتحدة معرفة الجاني الحقيقي لحادث الطائرة المؤسف والمؤلم معاً، لأنهما تعرفانه، بل أرادتا فقط توظيف هذه القضية بما فيها من دماء بشرية لتحقيق غاياتهما السياسية الموضحة آنفاً. فاستخدمتا مرة أخرى مجلس الأمن في استصدار القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) المعروف بفرض حظر شبه شامل على ليبيا ومعاملاتها مع الغير، ثم القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) بعده والذي جاء على ما لم يتضمنه القرار السابق.

خامس عشر، أمام هذا الصلف والاستكبار، وعندما لم تفلح كل الجهود والوساطات في جعل الدولتين المعنيتين تركن للحوار والتفاوض لأن كلا منهما كانت مبكراً قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بلادي من طرف واحد. وبما أن بلادي لا تربطها أية اتفاقيات لتبادل المجرمين مع هاتين الدولتين، فقد التجأنا إلى المنظمات الإقليمية والدولية التي نسجل هنا اليوم ودائماً تقديرنا العميق لها ولوقفتها مع الحق وهي التي تشكل أكثر من ثلثي المجتمع الدولي. ونود أن نثبت هنا أن الثلث الآخر ليس ضدنا لكن دوله ليست أعضاء في هذه المنظمات فقط. إن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر

رابعاً، السلطات المختصة في ألمانيا بدورها أيضاً أجرت تحقيقاً لم يثبت صحة ما جاء حول هذه القضية.

خامساً، في جميع الأحوال، لقد تعاملت بلادي مع التهمة الذريعية، رغم وضوح غاياتها لنا منذ البداية، تعاملت معها بكل واقعية وبكل جدية، حيث أبلغت كل من يعنيه الأمر أنها شرعت في تطبيق نصوص اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ في شأن قمع الأعمال المخلة بأمن وسلامة الطيران المدني، وتولت السلطات القانونية في ليبيا مباشرة اختصاصاتها القانونية طبقاً لهذه الاتفاقية.

سادساً، طلبت بلادي من الدولتين المعنيتين موافاة السلطات القضائية فيها، أي في ليبيا، بما لديهما من تحقيقات لتباشر تحقيقاتها على ضوءها، فرفضتا.

سابعاً، طلبت بلادي من الدولتين إيفاد محققين إلى ليبيا للاشتراك في التحقيق، فرفضتا.

ثامناً، عرضت بلادي إرسال سلطاتها القضائية للمختصين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للاطلاع على الملف الخاص بهذه القضية، فرفضتا.

تاسعاً، عرضت بلادي إجراء تحقيق من قبل طرف أو أطراف محايدة، فرفضتا.

عاشراً، اقترحت بلادي أن تتولى الأمم المتحدة التحقيق، فرفضتا.

حادي عشر، طلبت بلادي تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١ بموجب رسالة وجهها أمين الخارجية لوزيري خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فرفضتا.

ثاني عشر، اقترحت بلادي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فرفضتا.

وعندما التجأت بلادي إلى محكمة العدل الدولية للفصل في هذه القضية، سارعت الأطراف المعنية بقلب الموضوع كله من قضية قانونية إلى مشكلة سياسية فرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن. مجلس الأمن ينظر في قضية مشتبه فيها اثنان، مواطنان من دولة من دول العالم. كما لو كان الأمن الدولي والسلام العالمي قد صارا في خطر من قضية عمرها خمس سنوات، فرفعوا الأمر إلى مجلس

الأشقاء ونعرف أن هذه خطوة على الطريق ونعرف أنها رد فعل مخفف جدا لما لا قوه من تجاهل في شهر تموز/ يولييه الماضي.

وبعد، إننا نطلب إنصافا منكم فأعضاء مجلس الأمن ليسوا ضد بلادي وهذا ما أوضحوه خلال كل مقابلاتنا لهم وأضافوا بأن مشكلتنا مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وإن خصومتنا أيها السادة هي مع القاضي. كيف يكون خصمنا عضوان دائمي العضوية في مجلس الأمن وبوزن من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولهما امتياز النقض فيه ويراد أو يطلب من المجلس أن يحل المشكلة؟

نحن نؤكد هنا أن مشكلتنا هي مع الولايات المتحدة ومع المملكة المتحدة وليس لنا أية مشكلة مع مجلس الأمن كما أنه ليس لمجلس الأمن أية مشكلة معنا. ولو وافقت هاتان الدولتان على ما عرضته المنظمات الإقليمية والدولية واحترمت هذه الدول وقادتها وممثليها لما تردد المجلس لحظة واحدة في الموافقة. وهذا ليس من عندنا، هذا ما قاله أعضاء المجلس لنا.

إن بلادي تطلب منكم جميعا تدخلكم لحل هذه المشكلة حلا سلميا يحقق الإسراع بمثل المشتبه فيهما أمام محكمة عادلة ونزيهة في مناخ لا إدانة مسبقة ضد هما في أي مكان يتفق عليه أو يقرره المجلس.

إن المشتبه فيهما حذرهما محاموهما من الاسكتلنديين ومن الأمريكيين - حذرهما محامون أمريكيون ومحامون اسكتلنديون ونصحوهما بعدم الموافقة على المثل أمام أية محكمة في اسكتلندا أو الولايات المتحدة - لماذا؟ لأن التركيز والتكثيف الإعلامي في هذين المكانين وتصريحات المسؤولين الرسميين للبلدين خلقا مناخ إدانة مسبقة لهذين المتهمين الأمر الذي يتعارض وحقهما الإنساني في الحصول على محكمة عادلة ونزيهة. إن الحق الذي وافقت عليه الحكومة الاتحادية الأمريكية لماكفي، المتهم في قضية تفجير أو كلاهوما بأن نقلت محاكمته من ولاية أو كلاهوما إلى ولاية كلورادو لدليل على تقدير حق من حقوق الإنسان ينبغي ألا يقتصر على مواطني الولايات المتحدة دون سواهم لأن حقوق الإنسان لم تحدد جنسيات معينة دون غيرها للتمتع بهذه الحقوق.

إن بلادي على مختلف مستويات المسؤولية بها كررت ومرارا إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأعلنت أنها بريئة من ممارسته وطلبت من الأمين العام للأمم

الإسلامي وحركة عدم الانحياز جميعها أيدت بلادي وثمنت مرونتها في تناول هذه القضية وقدرت مبادراتها الإيجابية في شأنها.

سادس عشر، اقترحت الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية من خلال قمتها في هراري برئاسة فخامة الرئيس روبرت موجابي ما يلي: محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يعينه مجلس الأمن؛ محاكمة المشتبه فيهما بواسطة قضاة اسكتلنديين بمقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وطبقا للقانون الاسكتلندي؛ إنشاء محكمة جنائية خاصة بمقر محكمة العدل الدولية في لاهاي لمحاكمة المشتبه فيهما.

سابع عشر، جاء إلى مقر هذه المنظمة أمينا الجامعة العربية والوحدة الأفريقية يحملان هذه القرارات المؤيدة من منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز كلها وسلما القرارات إلى سعادة الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى أعضائه. فماذا كان الجواب من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؟! لقد رفضنا طلب بقية الأعضاء واستخدمتا آلية عمل مجلس الأمن المسماة توافق الآراء لعدم الموافقة على كل المقترحات المقدمة من أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء هذه الدول. وشكل ذلك بالطبع صدمة لهاتين المنظمتين الإقليميتين ودولهما بسبب هذا التجاهل الفظ.

ثامن عشر، وفي يوم ٢٥ من هذا الشهر وفي قاعة مجلس الأمن الذي عقد جلسة وزارية خصصت لأفريقيا تحول اليوم كله والاجتماع برمته إلى عرض هذه القضية من قبل صاحب الفخامة الرئيس روبرت موجابي رئيس زمبابوي ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية الذي نسجل هنا مرة أخرى باسم بلادي قائدا وشعبا عرفانا له على دفاعه المشرف عن أفريقيا وهمومها وقضاياها ككل وعن مشكلة بلادي على نحو خاص. وكذلك من قبل سعادة السيد سالم أحمد سالم أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ومن معظم السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

إننا نعبر هنا عن امتناننا لهؤلاء السادة جميعا لنؤكد أن هذا الدعم ما كان ليتم لو أننا كنا على خطأ.

تاسع عشر، قبل حوالي أسبوع أو عشرة أيام قرر مجلس الجامعة العربية دعوة الدول العربية للتخفيف من بعض آثار الحظر عن بلادي ونحن ممتنون للمجلس ولكل

لقد التجأنا نحن الذين تضررنا على المستوى الشخصي من الغارة الإرهابية الأمريكية للقضاء الأمريكي هنا فأقمنا دعوى قضائية بالولايات المتحدة أمام القضاء الأمريكي. وبرغم كل الأدلة فإنها رفضت من السلطات القضائية الأمريكية.

إن هذه التجربة السلبية مع القضاء الأمريكي لا تشجع أيًا كان على قبول المثل أمام هذا القضاء، خاصة إذا كانت الحكومة الأمريكية هي الطرف الآخر في التقاضي. أنا شخصياً رفعت قضية ووكلت محامين أمريكيين، وبيتي مدمر وقد مَحي من خريطة طرابلس كلها والآثار مازالت على وجهي. ومع ذلك رفضت قضيتي. فكيف إذن نظمنا لرفع قضايا أمام هذا القضاء أو إرسال مواطنينا للمثل أمامه.

إننا لم ننس هذه الجريمة. وسنظل نطالب بمثل مدبريها ومقرريها ومنفذيها أمام المحاكم الليبية المختصة، لأن الجريمة وقعت في بلاده. هم يطالبون بتسليم أشخاص مشتبه بارتكابهم جريمة وقعت فوق اسكتلندا، والجريمة التي تعرضنا لها وقعت فوق طرابلس وفوق بنغازي. هل أن مواطنيهم بشر ومواطنينا ليسوا بشرا؟ الأمر بالنسبة لهم مجرد اشتباه. أما بالنسبة لنا فليس الأمر مجرد اشتباه، بل جريمة وقعت وعرض التلفزيون الأمريكي صورها.

إن إصلاح مجلس الأمن يتسم بأهمية بالغة لنا. ولا يمكن تحقيق النتائج المثلى المرجوة من هذا الجهد الإصلاحي ما لم توضع الحالة المالية للمنظمة في نصابها الصحيح، وبالدرجة الأولى أن تسدد أكثر الدول غنى مساهماتها المقررة. إن إخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها التعاقدية تجاه الأمم المتحدة بعدم دفع مساهماتها في الميزانية هو الذي أوصل المنظمة للأزمة المالية التي تتخبط فيها منذ سنوات. وإذا ما أريد فعلاً إصلاح الأمم المتحدة فعلى هذه الدولة أن تسدد جميع متأخراتها دون أية شروط، وأن تلتزم بالدفع مستقبلاً وبدون شروط أو ضغوط بقصد جعل الأمم المتحدة رهينة مشيئتها وسياساتها. نحن نعلم أنهم يستدعون الآن بعض أعضاء الجمعية العامة من الدول ليطالبوا منهم دفع نسبة ٥ في المائة عوضاً عنهم. ما هذا؟ إن النسب والمساهمات لم يتقرر بعد تغييرها.

هذه هي الضغوط، وهذه هي نتيجة التربع على القمة. هذا هو ما نقوله وما ننبه العالم إليه. ونحن ما كنا نعرف هذا الكلام إذا لم يقله الذين طلب منهم دفع نسبة ٥ في

المتحدة أكثر من مرة ومن مجلس الأمن عدة مرات إيضاح لجنة أو مبعوثين للتأكد على أرض الواقع في ليبيا من صحة ذلك.

إن رفض الولايات المتحدة وحيلولتها دون تمكين الأمانة العامة والمجلس من ذلك هو أحد أهم أسباب شكوكنا القوية في النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ضد بلاده. وفي ذلك ما كشف عن غاياتها السياسية التي استخدمت الدماء البشرية وسيلة لبلوغها.

إننا نطلب من المجتمع الدولي ممثلاً في هذه الجمعية الموقرة العمل على تحقيق هذه المهمة بأسرع ما يمكن.

إن تعطيل قفل هذه القضية الجزئية أي مسألة الإرهاب إنما تريد منه الولايات المتحدة تحقيق أغراضها السابق الإشارة إليها في حين يعلم الجميع أن الولايات المتحدة هي التي اقترحت عملاً إرهابياً ضد بلاده أكثر من مرة بأساطيلها البحرية وبطائراتها، وكانت أكثر أعمالها الإرهابية شناعة تلك الغارة الوحشية ليلة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ على منزل الأخ القائد ومكتبه وعلى الأحياء السكنية في كل من طرابلس وبنغازي التي استشهد فيها العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ وهم نيام في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بتوقيف بلاده. إن الولايات المتحدة لا يمكنها تقديم دليل واحد عما تسميه بالإرهاب الليبي، بينما لدى ليبيا عشرات الأدلة على إرهاب الولايات المتحدة الأمريكية، إرهاب الدولة الرسمي. إن غارة ليلة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ليست مجرد اشتباه كما هو حال الولايات المتحدة ضد مواطنينا. إن غارة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ غارة حقيقية، جريمة وقعت فعلاً لا تزال آثارها موجودة في بلاده، في مقابر الشهداء وفي أطلال المباني التي تشهد. ولا تزال بقايا الصواريخ والقنابل موجودة هناك، إذا كان ذلك كله، هناك في طرابلس وفي بنغازي منها أنا ذا هنا بشخصي أصلح دليلاً على إرهاب الولايات المتحدة حيث هذه الآثار على وجهي وفي رأسي وأطراف أخرى من جسمي تخفيها ملابس، هي بفعل قنبلة أسقطتها طائرة أمريكية على منزلي تلك الليلة، وجرح فيها ابني الصغير الذي لم يكن وقتها قد بلغ العشر سنوات من عمره.

إنني هنا لست فقط ممثلاً لبلادي في الأمم المتحدة، ولكنني أيضاً أصلح دليلاً على إرهاب الدولة، إرهاب الولايات المتحدة ضد بلاده، إرهاب الدولة.

المائة تلك. إن تصريح هؤلاء الناس لنا، نحن الليبيين بالذات، معناه أنهم غير راضين عن الدفع ورافضين له، ولكنهم لا يستطيعون إعلان رفضهم هذا، أما نحن فنستطيع أن نرفض ونقول لا.

في إطار عملية الإصلاح، لابد من مراجعة شاملة لوضع مجلس الأمن. وإننا بحكم تجربتنا مع المجلس، التجربة التي شرحناها قبل قليل، نعرف ونقدر، كمجربين، أهمية وضرة إصلاح مجلس الأمن قبل توسيعه. ونحن نرى أن الإصلاح يجب أن يتجه أولاً إلى تحسين أساليب وطرق عمل المجلس وآلية المجلس، بحيث لا يتاح لدولة واحدة تعطيل أعماله أو إلغاء دوره، وإلغاء الأمم المتحدة من وراء ذلك.

وبلادي التي رفعت قبل ربع قرن لواء الدعوة لإلغاء امتياز النقض تؤكد الآن من جديد على أنه لا معنى لإصلاح مجلس الأمن بدون إلغاء هذا الامتياز الذي لم يعد هناك ما يبرر الإبقاء عليه، لا تاريخياً ولا موضوعياً ولا بمقاييس الحق والعدل والمساواة، وحتى بمقاييس الديمقراطية التي يتشدد بها البعض. وفي نفس الوقت فإننا نعتقد بأن لا جدوى من عملية الإصلاح إذا لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول وكل الشعوب.

لذلك فإن بلادي تؤيد كل ما من شأنه إزالة الخلل الحالي في عضوية مجلس الأمن. وفي هذا الصدد فإننا تؤكد على ضرورة التمسك بمقترحات حركة عدم الانحياز التي تركز على المساواة الكاملة في السيادة بين الدول، وتسعى إلى تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وتستجيب لمطالب الدول النامية التي تشكل غالبية أعضاء هذا المنتدى.

الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الذي يتجسد فيه الطابع العالمي والديمقراطي للمنظمة الدولية. وبوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التي تتمتع بولاية ومناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق، بما في ذلك المحافظة على السلم والأمن الدوليين، فإن بلادي تؤكد على الدعوات التي تكررت على نطاق واسع بضرورة تنشيط الجمعية العامة وتعزيز سلطاتها بما يتيح لها مزيداً من الفعالية لمواجهة التحديات المتغيرة للمجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أعتذر للجمعية عن الإطالة في كلمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.